٥٥ عاماً
شراكة فازدهار

الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2023

القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL5.SDGS/2023/1

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2023

القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

هذا الاستعراض هو وثيقة تحضيرية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة من أجل تشجيع النقاش بشأن القضايا ذات الأولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

الأمم المتحدة
بيروت

© 2023 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بإعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.؛ الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

استخدام الشرطة بين الأعوام، مثل 2020–2021، يشير إلى كامل الفترة بما فيها العامين الأول والأخير.

التفاصيل والنسب المئوية الواردة في الرسوم البيانية قد لا تساوي بالضرورة المجموع بسبب تقريب الأرقام.

شكر وتقدير

أعد الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2023 كلٌّ من ماريو جالش، وجنى البابا، وهانيا صبيدين ديماسي تحت إشراف ميساء يوسف، مديرة مجموعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

الشكر موصول للخبراء الذين استعرضوا هذه الوثيقة: ألكسندرا طرزي (الاتفاق العالمي للأمم المتحدة)؛ ومنير تابت، وهشام طه، وسليم عراجي، وجويل يزبك (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا).

مع شكر خاص للشركات، التي وقع الاختيار عليها عشوائياً لمشاركة تجاربها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، معبرة عنها بصوتها الخاص (الأطر 8، 9، 10، 11): رين متلج وياسمين جبلي (BIOwayste)؛ مارك أنطوان بو ناصيف (L'Atelier du Miel)؛ جيمس مايكل لافرتي (مجموعة فاين الصحية القابضة)؛ وسام قاضي (SAP).

الرسائل الرئيسية

1 تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أنشطة الأعمال التجارية

أداء القطاع الخاص في المنطقة ضعيف على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة

- قليلة هي الشركات التي تنشر تقارير حول الاستدامة في المنطقة العربية.
- أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة أضعف من أداء الشركات الكبيرة وكذلك من أداء الشركات المماثلة في مناطق العالم الأخرى.
- أداء الشركات التي تقودها النساء في المنطقة على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة، أفضل من أداء الشركات التي يقودها الرجال.
- قليلة هي الشركات التي تراقب استهلاكها للطاقة، وأقل منها تلك التي تراقب استهلاكها للمياه.
- العنصر الاجتماعي مكمن ضعف، لا سيما من حيث توظيف النساء والمعاملة العادلة للعمال المهاجرين.

القطاع الخاص في المنطقة يتعرض لضغوط متشابكة تدفعه نحو التغيير، لكن ما يتخذه من إجراءات لا تخرج، غالباً، عن الإجراءات التقليدية في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات

- الأنظمة والحوافز الحكومية لا تزال هي المحرك الرئيسي لمواءمة أنشطة القطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة، ولكن الجدوى بالنسبة للقطاع الخاص من جراء تحقيق أهداف التنمية المستدامة باتت أكثر وضوحاً.
- ثمة وعي متزايد لدى القطاع الخاص بالمخاطر التي قد تتعرض لها أعماله في حال الإخفاق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وهذا الوعي ملحوظ في ما يتصل بمخاطر المناخ، ولا سيما الكوارث الطبيعية وشح الموارد وتزايد كلفتها.
- الالتزامات الحكومية الطموحة، على غرار تحقيق صافي الانبعاثات الصفري، قد تضع الشركات في دائرة مخاطر الانتقال أثناء سعيها للامتثال بتلك الالتزامات.

- ميل المستهلكين للمنتجات والخدمات المستدامة هو اتجاه مستجد في المنطقة تشير إليه مسوحات على الصعيد الإقليمي، ويؤدي دوراً متنامياً في دفع الشركات العربية نحو اعتماد إجراءات على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة، وخاصة بالنسبة للمصدِّرين.
- التحوّل من النُّهُج التقليدية للمسؤولية الاجتماعية للشركات نحو نُهُج "القيمة المشتركة" الأكثر طموحاً وتكاملاً لم يتحقق بعد، على الرغم من أن النَّهج الأخير قد يراكم، على الأجل الطويل، مكاسب أكبر للشركات والمجتمعات.

سُبُل المضي قدماً

- على الحكومات أن تقود بالقدوة، فتعتمد جيلاً جديداً من السياسات الداعمة (مثل سياسات الاقتصاد الدائري)، وتزود القطاع الخاص بحوافز للاستثمار في البيئة والمجتمع والحوكمة، وتحدّ من المخاطر على هذه الاستثمارات.
- على الشركات الالتزام بالإبلاغ بشفافية عن الاستدامة.
- قد تتمِّم جهود منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات المهنية، جهود الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك عبر تقديم التوجيهات للقطاع الخاص بشأن أفضل الممارسات للمواءمة مع أهداف التنمية المستدامة، ولدعم ريادة الأعمال الاجتماعية.
- على جميع الجهات الفاعلة أن تولي اهتماماً خاصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل غالبية الشركات في المنطقة، خاصة وأن هذه الشركات تواجه عوائق عديدة، وهي الأضعف أداءً على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة.

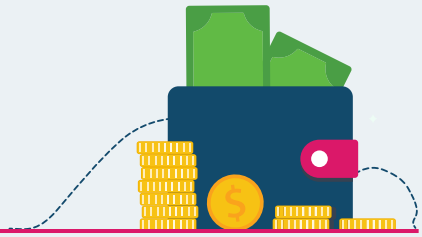

2 تعبئة التمويل الخاص خدمة لأهداف التنمية المستدامة

في المنطقة العربية، للتمويل الخاص أهمية بالغة لسد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة

- الفجوة في التمويل اللازم لتحقيق الأهداف ذات الأولوية في اثني عشر بلداً عربياً من البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل، بحلول عام 2030، تقدّر بنحو 660 مليار دولار سنوياً.
- ثمة قدر كبير من رأس المال الخاص، لكن حصة صغيرة منه فقط تُوَجّه إلى المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويكمن التحدي في تعبئة رأس المال الخاص المحلي والأجنبي للمساعدة في سد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

الاستثمار الخاص منخفض وفي تراجع

- تنخفض الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أسرع مما هو عليه في المناطق النامية الأخرى.
- يبلغ الاستثمار الخاص المحلي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ما يقرب من نصف ما هو عليه في جنوب آسيا، وثلث ما هو عليه في البلدان النامية في شرق آسيا والمحيط الهادئ.
- المنطقة العربية هي المنطقة النامية الوحيدة التي تسجل صافي استثمار أجنبي مباشر سلبياً (أي أن التدفقات الخارجة منها تتجاوز التدفقات الداخلة إليها).

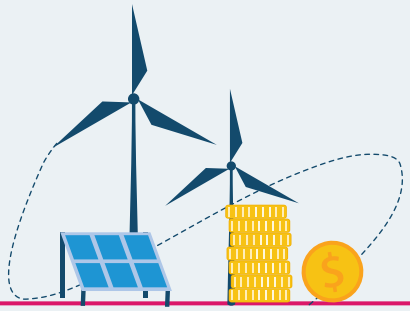

صفقات تمويل الشركات في المنطقة تكشف عن تحرك نحو الاستدامة في السنوات الأخيرة

- الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يتركز، تقليدياً، في قطاعات لا توجد الكثير من فرص العمل ولا تحدث تحويلاً حقيقياً، وتشمل الوقود الأحفوري، والعقارات، والترفيه.
- باتت صفقات تمويل الشركات تعطي، حديثاً، الأولوية للقطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، وخاصة الطاقة المتجددة والمياه والصرف الصحي والنقل.

سُبُل المضي قدماً

- بإمكان الحكومات أن تترجم خططها الاستثمارية إلى مشاريع قابلة للتمويل تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن تدمجها في استراتيجيات التنمية الوطنية لتوجيه الاستثمارات الخاصة.
- بإمكان الحكومات أن تنفذ تشريعات لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وضمان تقاسم المخاطر والعائدات بإنصاف؛ وتنشئ وحدات للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الحكومات؛ وتبني القدرات للدخول في هذه الشراكات.
- لا بد لجميع الجهات الفاعلة أن تنشر استخدام التمويل المختلط لتحفيز رأس المال الخاص في البيئات الأكثر تعرضاً للمخاطر.
- لا بد لجميع الجهات الفاعلة أن تعد أطر تنظيمية تشجع أسواق رأس المال المستدام، بما في ذلك السندات والصناديق الموجّهة لشؤون الاستدامة.
- لا بد لجميع الجهات الفاعلة أن توائم معايير التمويل المستدام بهدف تسهيل الإبلاغ عن الأداء في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وتعزيز المساءلة وثقة المستثمرين.
- لا بد لجميع الجهات الفاعلة أن تشجع على استخدام المدخرات المحلية لتحفيز الاستثمار وتوليد المزيد من فرص العمل والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

3 إشراك القطاع الخاص في التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنسيق العمل عليها

يشارك القطاع الخاص في أطر التخطيط لأهداف التنمية المستدامة واستعراض سُبُل تحقيقها، ولكن مشاركته قد تكون أوسع نطاقاً وأفضل جدوىً

- تعمل الحكومات العربية على إشراك القطاع الخاص في التخطيط لأهداف التنمية المستدامة واستعراض سُبُل تحقيقها وتنسيق العمل عليها، وغالباً ما يجري ذلك من خلال غرف التجارة والصناعة.
- تُشرك معظم الدول العربية جمعيات سيدات الأعمال في عمليات تنسيق العمل على أهداف التنمية المستدامة، لكن تغيب الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم عن المشاركة في أكثر من ثلث البلدان.
- مشاركة القطاع الخاص مجزأة وفي الغالب شكلية. وفي البلدان العربية، غالباً ما تؤخذ مشورة القطاع الخاص، إلا أنه لا يشارك في صنع القرارات.

تفتقر الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى الإبلاغ عن مساهمات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة

- تتبين، إلى حد ما، مساهمات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة عبر الاستعراضات الوطنية الطوعية؛ ويقتصر الإبلاغ عموماً على مساهمات القطاع الخاص في النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

سُبُل المضي قدماً

- قد يساعد إشراك القطاع الخاص في التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنسيق العمل على تحقيقها على المستوى المحلي في توسيع نطاق المشاركة ليشمل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد يساعد على تعزيز تلك المشاركة تزايدُ اهتمام بلدان المنطقة بالاستعراضات المحلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- من المهم توفير آلية موحدة ومستقرة لإشراك القطاع الخاص على نحو مجدٍ في جميع مراحل دورة السياسات، لضمان اتساق النتائج وتراكم مكاسبها.
- ينبغي الإشارة، في الاستعراضات الوطنية الطوعية، إلى مساهمات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة التي تذهب أبعد من إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. ويمكن لمنصات الإبلاغ الذاتي الرقمية التقاط هذه المساهمات بشكل أفضل، والمساعدة في توحيد سُبُل الإفصاح عن مدى استدامة الشركات.

المحتويات

شكر وتقدير 3
الرسائل الرئيسية 4
مقدمة 11

1. تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أنشطة الأعمال التجارية 14

ألف. بإمكان كل شركة أن تساهم 14
باء. أداء القطاع الخاص في المنطقة ضعيف على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة 17
جيم. لا يزال القطاع الخاص يتّبِعُ، غالباً، نَهجاً تقليدياً في مساهمته في أهداف التنمية المستدامة؛ فلم تتحقق، بعد، نقلة نحو إيجاد قيمة مشتركة 24
دال. تضافرت ضغوط من الطبيعة والمستهلكين والحكومات لتحوّل المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة إلى خيار استراتيجي 27
واو. الإجراءات اللازمة لسد الفجوات 29

2. تعبئة التمويل الخاص خدمة لأهداف التنمية المستدامة 31

ألف. تقليص الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة 33
باء. الاستثمار الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 34
جيم. النُّهُج المبتكرة لتعبئة رأس المال الخاص من أجل التنمية المستدامة 38
دال. الإجراءات اللازمة لسد الفجوات 45

3. إشراك القطاع الخاص في التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنسيق العمل عليها 47

ألف. من يمثّل القطاع الخاص؟ 48
باء. كيف يشارك القطاع الخاص؟ 48
جيم. مرحلة ما بعد الاستعراض الوطني الطوعي 52
دال. الإجراءات اللازمة لسد الفجوات 53

الحواشي 54

قائمة الجداول

الجدول 1. الإطار المستخدَم القائم على معايير الأداء في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة 15
الجدول 2. كيف تُنشأ القيمة المشتركة عملياً؟ 24

قائمة الأشكال

الشكل 1. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، من عام 2000 إلى عام 2019 17
الشكل 2. انتشار الرشوة، 2020 20
الشكل 3. الاستثمار من القطاع الخاص المحلي، 2011-2014 و2015-2018 35
الشكل 4. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، المنطقة العربية والمناطق النامية الأخرى، 2008-2021 36
الشكل 5. الصفقات الدولية لتمويل المشاريع في المنطقة العربية، 2011-2021 37
الشكل 6. الإصدار العالمي للسندات التي توجّه عائداتها نحو الاستدامة، 2015-2022 39
الشكل 7. إصدار السندات التي توجّه عائداتها نحو الاستدامة في المنطقة العربية، 2015-2022 40
الشكل 8. صناديق الاستدامة العالمية والأصول الخاضعة لإدارتها 41
الشكل 9. التمويل المختلط العالمي 42
الشكل 10. مشاريع البنى الأساسية على أساس الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في المنطقة العربية 43
الشكل 11. تمثيل القطاع الخاص في الهياكل المؤسسية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، حسب نوع الكيان 50
الشكل 12. مشاركة القطاع الخاص في عمليات الاستعراضات الوطنية الطوعية، بحسب نوع المشاركة 50
الشكل 13. مصادر المعلومات عن القطاع الخاص في الاستعراضات الوطنية الطوعية 50
الشكل 14. الحكومات التي تنشر تقارير وطنية عن مساهمات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة 50
الشكل 15. عدد ممثلي القطاع الخاص المشاركين في عمليات الاستعراض الوطني الطوعي في المنطقة العربية 51
الشكل 16. مدى مشاركة جمعيات سيدات الأعمال والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في عمليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية 51
الشكل 17. التواصل مع القطاع الخاص بعد الاستعراض الوطني الطوعي في المنطقة العربية 52

قائمة الأطر

الإطار 1. ما هي مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ 12
الإطار 2. الاتجاهات العالمية في مجال أداء الشركات على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة 15
الإطار 3. ما هي أهداف التنمية المستدامة التي تجذب معظم تحركات القطاع الخاص في المنطقة؟ أدلة من الاتفاق العالمي للأمم المتحدة 16
الإطار 4. ما الذي يؤثر على استثمارات الشركات العربية في العمل المناخي؟ 17
الإطار 5. المغرب: خطوات بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان 18
الإطار 6. على الرغم من الحواجز، الشركات التي تقودها النساء في المنطقة تفوق أداء الشركات التي يقودها الرجال على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة 19
الإطار 7. الشركات الكبيرة إزاء الصغيرة: من منها يسجل أداءً أفضل على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة؟ 21
الإطار 8. شهادة BIOwayste : - تحويل النفايات العضوية إلى غازات وأسمدة حيوية 22
الإطار 9. شهادة: L'Atelier du Miel - تعزيز الشفافية وخفض المسافة التي يقطعها الغذاء قبل أن يصل إلى المستهلك وزيادة دخل منتجي العسل 23
الإطار 10. شهادة: مجموعة فاين الصحية القابضة - تشجيع سلاسل القيمة المستدامة، وتحسين كفاءة استخدام المياه، وتمكين أصحاب المصلحة 25
الإطار 11. شهادة: SAP - البناء من أجل مستقبل رقمي ومستدام 26
الإطار 12. هل ريادة الأعمال الاجتماعية نموذج قابل للتطبيق في المنطقة العربية؟ 27
الإطار 13. الفرص في الاقتصاد الدائري 28
الإطار 14. ما هو الاستثمار الخاص؟ 32
الإطار 15. هل يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث تغيير تحويلي في المنطقة العربية؟ 37
الإطار 16. خرائط المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة في جيبوتي والأردن 44
الإطار 17. هل تشارك غرف التجارة والصناعة في المنطقة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ 49

مقدمة

تعترف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بدور القطاع الخاص بمختلف أطيافه، من المشاريع الصغيرة إلى التعاونيات إلى الشركات المتعددة الجنسيات، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتُلزِم الخطة الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع وتعزيز الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص، كما تهيب بجميع المؤسسات التجارية تسخير كل ما لديها من قدرات للإبداع والابتكار من أجل إيجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة.

يستكشف الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 الصادر عن الإسكوا، وهو الثاني ضمن سلسلة الاستعراضات هذه، مساهمات القطاع الخاص في تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. يستند هذا الاستعراض إلى البيانات المتاحة في هذا الشأن، رغم محدوديتها، ليقدّم قراءة إرشادية لما تشهده المنطقة من اتجاهات وما يعوقها من ثغرات. ولا يسترشد التقرير في تحليله بأهداف ومقاصد خطة عام 2030 وحدها، بل يسترشد كذلك بمبادئ الخطة ولا سيما نَهج المجتمع بأسره وحقوق الإنسان والشمول، وعدم إهمال أحد، والتصدي لعدم المساواة، وتعميم منظور المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

وعلى الرغم من أن القطاع الخاص في وسعه أن يكون شريكاً إنمائياً رئيسياً في المنطقة العربية، لم تتحقق إمكانيات هذه الشراكة بالكامل حتى الآن. وتشير الأدلة المتوفرة إلى أن الشركات هي المحرك الرئيسي لمكاسب الإنتاجية وإيجاد فرص العمل والنمو الاقتصادي. وفي بعض البلدان العربية، تساهم الشركات الخاصة أيضاً في توفير بعض الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية، كما تتولى قيادة الابتكار والتغيُّر التكنولوجي. ويمكن للقطاع الخاص، بالتعاون مع الحكومات والجهات المانحة والشركاء الآخرين، أن يؤدي دوراً رئيسياً في تدارك فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، والتي تشير التقديرات إلى أنها تتجاوز 660 مليار دولار سنوياً في 12 بلداً عربياً[1].

وتواجه الشركات في المنطقة تحديات جمة، تشمل عدم الاستقرار، وعدم فعالية إنفاذ قانون المنافسة، وانخفاض الاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا، وعدم كفاية فرص التمويل، ومحدودية الفرص المتاحة للنساء والشباب. وتبذل الدول العربية، وغيرها من أصحاب المصلحة، جهوداً حثيثة لدعم تنمية القطاع الخاص ومواءمته مع أهداف التنمية المستدامة. وتعمل الحكومات بشكل متزايد على إشراك القطاع الخاص في الآليات المؤسسية المعنية بخطة عام 2030، وتنسيق العمل عليها، واستعراض التقدم في هذا الصدد.

تستعرض الفصول التالية من هذا التقرير مساهمات القطاع الخاص في التنمية المستدامة في المنطقة العربية من حيث ثلاثة اعتبارات:

1. تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أنشطة الأعمال التجارية
2. تعبئة التمويل الخاص خدمة لأهداف التنمية المستدامة
3. إشراك القطاع الخاص في التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنسيق العمل عليها

يقيِّم كل فصل الأدلة على مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، ويقدم إرشادات بشأن الإجراءات اللازمة لتدارك الفجوات القائمة.

الإطار 1.
ما هي مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

تؤكد خطة عام 2030 على أهمية مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها لا تقدم إرشادات واضحة حول نطاق تلك المساهمة أو طرق قياسها بدقة واتساق. إذا ما اعتُبِر المعنى الواسع لهذه المساهمة، قد تُعدُّ أي مدرسة خاصة توفر التعليم في المناطق النائية بأنها تساهم في تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، وأي شركة توجِد فرص عمل بأنها تساهم في تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة. لكن إذا ما اعتُبِرَت أهداف التنمية المستدامة من حيث التحوّل في نموذج الفكر الذي دعت إليه خطة عام 2030، لا بد من التسليم بضرورة وضع شروط لقبول هذه الإنجازات: فالمدرسة الخاصة ينبغي أن تقدم تعليماً عالي الجودة يسهل الوصول إليه؛ وعلى الشركة أن توجِد فرصاً للعمل اللائق. والتغيير التحويلي المنشود إنما وجهته هي زيادة الاستدامة البيئية، وتعزيز المساواة، واعتماد نَهج إنمائي يستند إلى الحقوق، وشمول الجميع، والعدالة وغير ذلك من المبادئ التي توضحها ديباجة وإعلان خطة عام 2030.

ومع التفكير في التغيير التحويلي والمبادئ الأساسية، يزداد وضوح ما يحمله أي تدخل من مساهمة مجدية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سواء أكان هذا التدخل من الحكومة أم من القطاع الخاص أم من المجتمع المدني أم من الأفراد. وإن لم يكن هناك معايير علمية دقيقة لتقييم التدخلات من منظور خطة 2030، فمن المؤكّد أن المساهمة ليست ببساطة، مجرد توفير التعليم أو الرعاية الصحية أو المنتجات الغذائية أو الوظائف.

وعلى الرغم من أن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما إذا ما استُكملت بتحليل نوعي، تتيح إطاراً عالمياً لقياس نجاعة التدخلات الحكومية، ما ثمة إطار متفق عليه عالمياً لقياس مساهمات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة. وتبذل أطراف عدة جهوداً، يستعرض هذا التقرير بعضها، لالتقاط هذه المساهمة. ومن الأمثلة على هذه الجهود: إطار التوجيهات بشأن المؤشرات الأساسية الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ ومعايير الأثر على أهداف التنمية المستدامة للشركات ولصناديق الأسهم الخاصة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والإرشادات الصادرة عن الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر؛ بالإضافة إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي يستكمل مبادئه العشرة بمبادئ المسؤول المالي الأول. وثمة قاسمين مشتركين بين معظم الجهود الحالية: الأول هو التركيز على الأثر: الأثر المفيد اجتماعياً والمستدام بيئياً؛ والثاني هو التركيز على الحوكمة الرشيدة للشركات.

وفي غياب إطار عالمي شامل يمكن الاسترشاد به، يستخدم هذا الاستعراض إطاراً من المعايير على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة كمقياس بديل لمدى التواؤم مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك مع التسليم بأن تطبيق هذا الإطار في المنطقة محدود بشح البيانات عن مساهمات القطاع الخاص. وعلى الرغم من ذلك، ينطلق الاستعراض من التقارير المتاحة ليتناول البيانات المنشورة من منظور تحليلي، في سعي للمساهمة في النقاش حول مشاركة القطاع الخاص في المنطقة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبعد عرض النتائج، يقدم التقرير تحليلاً وتوصيات بما يتسق مع التقييم الإجمالي لمدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية، مؤكّداً على أهمية إنتاج بيانات أدق تفصيلاً وتطوير أدوات أفضل للتحليل، للمساعدة في تقييم مساهمات القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، وتحسين هذه المساهمات.

المصدر: الإسكوا.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أنشطة الأعمال التجارية

1

تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أنشطة الأعمال التجارية

ألف. بإمكان كل شركة أن تساهم

بإمكان الشركات التجارية، وغيرها من كيانات القطاع الخاص، المساهمة مباشرة في أهداف التنمية المستدامة عبر إنتاج السلع والخدمات اللازمة لتحقيق مجتمع مستدام. وبإمكان الشركات التجارية كافة، بغض النظر في أي قطاع تعمل، أن تسهم في أهداف التنمية المستدامة عبر اعتماد نماذج أفضل للأعمال، ومواءمة سياساتها ومعاييرها الداخلية مع مبادئ خطة عام 2030.

فبإمكان كل كيان تجاري...

مثلاً:

مواءمة نشاطه التجاري الأساسي مع أهداف التنمية المستدامة المرتبطة مباشرة مع القطاع الذي يعمل فيه

- **مدرسة خاصة تقدم تعليماً ميسور الكلفة وعالي الجودة للفتيان والفتيات**
- **شركة تصنّع نُظُماً للطاقة المستدامة الهدف**

المساهمة في العديد من أهداف التنمية المستدامة من خلال سياساته ومعاييره الداخلية

- **إتاحة فرص للعمل اللائق للرجال والنساء على قدم المساواة**
- **مكافحة الرشوة**
- **ممارسة الاستهلاك والإنتاج المستدامين**

في هذا الفصل لمحة عن أداء الاستدامة للقطاع الخاص في المنطقة العربية، وإضاءة على مسارات تحسين المواءمة بين الأعمال التجارية وأهداف التنمية المستدامة.

لكن ليس بالإمكان سوى إجراء تقييم عام، نظراً لشح الدراسات حول هذا الموضوع في المنطقة، وللافتقار إلى المعلومات المصنفة حسب نوع المؤسسة وحجمها وقطاع عملها. وقد استُخلِصت النتائج عبر تجميع معلومات من مصادر مختلفة، تشمل:

- بيانات على المستوى الكلي حول الأداء البيئي والاجتماعي للاقتصادات العربية، وخاصة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تم الحصول عليها من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

- مجموعات بيانات منشورة على مستوى الشركات تغطي عينات تمثيلية من الشركات وتُجمَع من خلال المسوحات.
- تقارير الأمم المتحدة عن قضايا العمل وحقوق الإنسان.
- تقارير الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بشأن أداء الشركات الأعضاء فيه.

ويسترشد التحليل بالإطار الوارد ضمن الجدول 1، والذي يقدم معايير عامة تُستخدم على نطاق واسع لتحليل تأثير الأنشطة التجارية على البيئة الطبيعية، وعلاقاتها مع الأفراد والمجتمعات المحلية، وطرائق حوكمتها. يغطي الإطار المكوّنات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، ما يجعله بديلاً جيداً لتبيُّن مدى المواءمة مع تلك الأهداف.

الجدول 1.
الإطار المستخدَم القائم على معايير الأداء في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة

البيئة	المواد الخام الطاقة المياه التنوع البيولوجي الانبعاثات النفايات السائلة والصلبة	المجتمع: حقوق الإنسان العمالة العلاقات بين الموظفين والإدارة الصحة والسلامة في العمل التدريب والتعليم التنوع وتكافؤ الفرص عدم التمييز حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي عمالة الأطفال عمل السخرة أو العمل القسري المجتمعات المحلية صحة العملاء وسلامتهم وخصوصيتهم
الحوكمة	ممارسة المشتريات التقييم البيئي والاجتماعي للمورِّدين مكافحة الفساد السلوكيات المناهضة للمنافسة الشفافية الابتكار	

المصدر: الإسكوا.

الإطار 2.

الاتجاهات العالمية في مجال أداء الشركات على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة

- تزايد طلب المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين على تقارير موثوقة وشفافة (غير التقارير المالية) تتضمن أدلة عن التقدم في الاستدامة للأعمال التجارية.
- التحوّل من الفهم الضيق للمسؤولية الاجتماعية للشركات إلى نَهج شامل واستراتيجي يدمج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة في السياسات والممارسات الأساسية.
- تنامي الاهتمام بمخاطر المناخ والتنوع البيولوجي في قرارات الاستثمار وتحديد أهداف لانبعاثات الكربون، مع طموح لتحقيق الصافي الصفري.
- الاهتمام باعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة في سلاسل التوريد.
- نمو الاقتصاد الدائري وفرص العمل المتأتية منه.
- تزايد وعي المستهلكين والطلب على المنتجات والخدمات المستدامة.
- تنامي الاهتمام بالمهارات المتصلة بمسائل البيئة والمجتمع والحوكمة في قرارات التوظيف.

المصادر: Sustainable Square, 2022; ESG trends that define 2022; KPMG, 2022. ESG in 2022: 7 themes to look out for.

الإطار 3.

ما هي أهداف التنمية المستدامة التي تجذب معظم تحركات القطاع الخاص في المنطقة؟ أدلة من الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة هو أكبر مبادرة تتعلق بالاستدامة على مستوى الشركات في العالم، ويضم أكثر من 17,000 جهة مشاركة من قطاع الأعمال، منها ما يقرب من 600 شركة من المنطقة العربية، وأكثر من نصفها بقليل هو من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتدعو المبادرة الشركات إلى مواءمة الاستراتيجيات والعمليات مع عشرة مبادئ شاملة تتصل بحقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد، وإلى اتخاذ إجراءات طموحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن الكيانات المشاركة ليست إلا جزءاً صغيراً من مجموع الشركات في المنطقة، تشير التقارير التي تقدمت بها عن أدائها إلى تركيز على المساواة بين الجنسين (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة)، والعمل اللائق (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة)، والتعليم الجيد (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة)، والصحة الجيدة (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة). وتتناول نسبة لا بأس بها من الشركات مسائل الاستهلاك والإنتاج المسؤولين (الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة) والشراكات (الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة) والعمل المناخي (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة). وبالمقابل، فإن أقل الأهداف التي تبلِّغ عنها الشركات المشاركة من المنطقة هي الحياة تحت الماء (الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة) والحياة على الأرض (الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة).

العدد التراكمي للردود الواردة من الشركات من المنطقة العربية المشاركة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

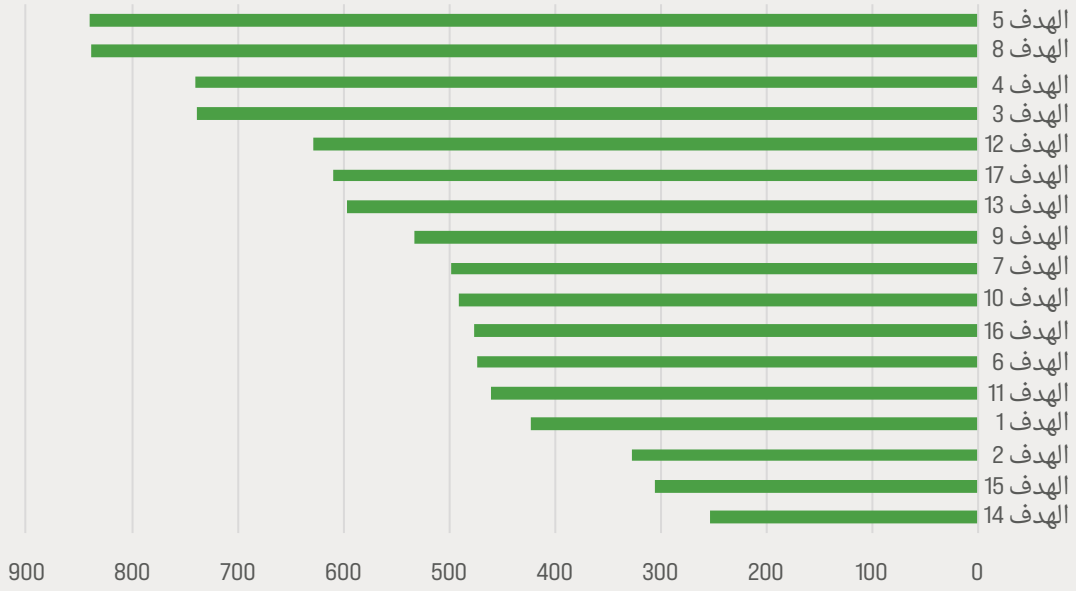

المصدر: تجميع الإسكوا استناداً إلى بيانات من الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (جرى الاطلاع عليها في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022).

ملاحظات: تُظهر البيانات التقارير التراكمية للمشاركين في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة من 16 بلداً عربياً، هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن. ونصف الكيانات المشاركة من المنطقة العربية هي في بلدين (الإمارات العربية المتحدة ولبنان)، وتمثيل أقل البلدان نمواً محدود. والمقصود بالتقارير التراكمية هو أن الشركات قد تكون قد قدمت تقارير متعددة بمرور الوقت.

باء. أداء القطاع الخاص في المنطقة ضعيف على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة

قليلة هي المعلومات المتاحة في المنطقة العربية لتقييم أداء الشركات في مسائل البيئة والمجتمع والحوكمة إزاء المعايير المذكورة في ما سبق، إلا أن البيانات المتاحة تشير إلى أداء ضعيف بالمجمل. وينطبق هذا على الشركات المحلية والأجنبية العاملة في المنطقة. ورغم تزايد عدد الشركات التي تعتمد سياسات الاستدامة وتضع التزامات محدّدة بهذا الخصوص، لا يسجل إلا تقدم محدود في ترجمة تلك السياسات إلى إجراءات قابلة للقياس.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل الوارد في ما يلي يغطي كلاً من القطاع الخاص والمؤسسات المملوكة للدولة بسبب الافتقار إلى البيانات المصنفة.

1. الأداء البيئي

رغم إحراز بعض التقدم في المسائل البيئية، مثل انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المتأتي من التصنيع، على مدى العقدين الماضيين، لا تزال الاقتصادات العربية تفتقر إلى الكفاءة البيئية.

الكربون: لا تزال الصناعات في المنطقة العربية تصدر مستويات مرتفعة من ثاني أكسيد الكربون إزاء كل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع. بلغ متوسط حجم الانبعاثات الإقليمي 1 كيلوغرام لكل دولار في عام 2019، أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 0.4 كيلوغرام لكل دولار. والمصدر الأكبر لهذه الانبعاثات هو مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي التي سجلت أعلى معدل على مستوى العالم (1.3 كيلوغرام لكل دولار، وهو مساوٍ للمتوسط في منطقة وسط وجنوب آسيا. وبالمقابل، كانت أوروبا هي الأفضل أداءً على الصعيد العالمي في عام 2019، بمعدل انبعاثات 0.2 كيلوغرام لكل دولار) (الشكل 1).

الشكل 1.
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، من عام 2000 إلى عام 2019 (كيلوغرام لكل دولار)

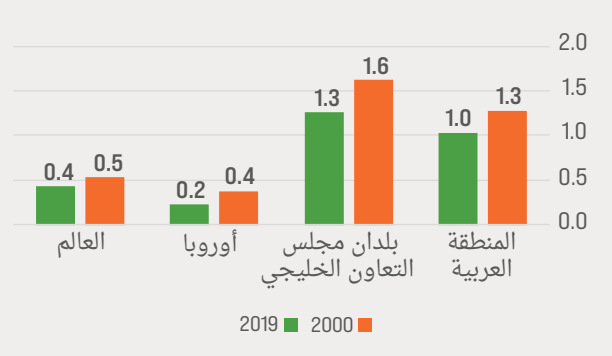

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة.

الإطار 4.
ما الذي يؤثر على استثمارات الشركات العربية في العمل المناخي؟

تشير نتائج مسوحات المؤسسات التي أجراها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والبنك الدولي (2018-2019) إلى أن مستوى الاستثمارات في العمل المناخي التي أجرتها الشركات في المنطقة العربية تأثر بما يلي:

- الوعي بقضايا المناخ والحصول على المعلومات حول تدابير معالجة هذه القضايا.
- تمكين الشركات من الوصول إلى الائتمان من أجل تنفيذ مثل هذه التدابير. لكن عامل الوصول إلى الائتمان كان له وقع أقل على مستوى الاستثمار من عامل الوعي بقضايا المناخ والوصول إلى المعلومات.

ما يدل على أهمية معالجة العوائق المتصلة بالمعلومات والتمويل في المنطقة.

المصدر: European Investment Bank, European Bank for Reconstruction and Development, and World Bank (2022). Green investment by firms: Finance or climate driven. MENA Enterprise Survey Report Working Papers: Volume 9.

الطاقة: أظهرت مسوحات المؤسسات (2018-2019)[2] التي أجراها كل من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والبنك الدولي أن شركة واحدة من كل خمس شركات في المنطقة تعتمد تدابير لكفاءة الطاقة. ووضعت نسبة مماثلة من الشركات أهدافاً لاستهلاك الطاقة، بينما راقبت شركة واحدة من كل ثلاث شركات استهلاكها للطاقة[3]. **وفي الاقتصادات العربية، كان أداء الشركات الأكبر حجماً أفضل من أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم[4]، ما يشير إلى أن التزامات الشركات الكبيرة لم تترجم بعد إلى التزامات مماثلة لدى الكيانات التجارية الأخرى عبر سلاسل القيمة.**

المياه: لا تزال المنطقة العربية بعيدة من عزل النمو الاقتصادي عن استخدام المياه. **في عام 2019، لم تتجاوز كفاءة استخدام المياه في الزراعة والصناعة والخدمات في المنطقة نصف المتوسط العالمي**، بحوالي 10.1 دولار من القيمة المضافة لكل متر مكعب من المياه المسحوبة، مقارنة بالقيمة العالمية البالغة 19 دولاراً للمتر المكعب[5]. ولكن ثمة اختلافات ملحوظة بين مجموعات البلدان، فغالباً ما تستخدم بلدان مجلس التعاون الخليجي المياه على نحو أكثر اقتصاداً بسبب صغر حجم قطاعاتها الزراعية نسبياً.

ووجَدَ مسح الشركات[6] المذكور سابقاً أن فقط شركة واحدة من كل 6 شركات في المنطقة تراقب استخدامها للمياه، وأن نسبة حتى اقل من ذلك (11 في المائة) تعتمد تدابير لإدارة المياه[7].

2. الأداء الاجتماعي

المشاركة في المسائل الاجتماعية مكمن ضعف للقطاع الخاص في المنطقة. ففي غياب بيئات تنظيمية قوية ونُظُم عمل عادلة تحكمها حقوق الإنسان، قد تتفاقم مخاطر وقوع التجاوزات من القطاع الخاص. والفئات التي تعاني العبء الأكبر لهذه التجاوزات هي غالباً النساء والأطفال والعمال المهاجرون. وتستحق هذه الفئات اهتماماً خاصاً من الحكومات بغية حمايتها.

وعلى الرغم من الجهود العالمية، كان تجذّر ثقافة احترام حقوق الإنسان في الشركات بطيئاً في مناطق العالم كافة، ولا سيما في المنطقة العربية[8]. ورغم مرور أكثر من عشر سنوات على اعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بالإجماع، للمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في عام 2011، **لم تضع أي دولة عربية خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، في حين أعرب المغرب والأردن عن نيتهما لفعل ذلك**[9].

الإطار 5.
المغرب: خطوات بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

المغرب والأردن هما البلدان العربيان الوحيدان اللذان أطلقا عملية لإعداد خطط عمل وطنية لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد اتخذ المغرب إجراءات ملموسة، حيث أدرج فصلاً عن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان للفترة 2018-2022، والتي اعتمدت رسمياً في عام 2017، بعد سنوات من المشاورات[أ]. وقد أتت هذه الخطة نتيجة لجهود بذلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب، ما يضيء على الدور الذي قد تؤديه الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد.

أ. المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: المغرب.

عمالة النساء: تسجل المنطقة العربية فجوة هائلة بين الجنسين من حيث العمالة. وبلغ معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة حوالي 20 في المائة في عام 2021، أي أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ 46 في المائة، وهو الأدنى بين مناطق العالم كافة، وبالمقابل بلغ المعدل بين الرجال حوالي 70 في المائة[10]. والبطالة في تزايد بين النساء، ما يدل إلى أن المنطقة لا توجِد ما يكفي من فرص العمل لاستيعاب النساء الداخلات إلى القوى العاملة، رغم ضآلة عدد هؤلاء النساء.

في عام 2020، كانت نسبة الشركات التي لدى إناث حصة من ملكيتها في المنطقة العربية 14 في المائة، أي أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ 33 في المائة[11]. وتدير النساء 5 في المائة فقط من الشركات في المنطقة، مقارنة بنسبة 18 في المائة على مستوى العالم[12].

بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة في المنطقة في عام 2021 حوالي

الإطار 6.

على الرغم من الحواجز، الشركات التي تقودها النساء في المنطقة تفوق أداء الشركات التي يقودها الرجال على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة

تميل الشركات التي تقودها النساء في المنطقة العربية إلى تحقيق أداء أفضل من الشركات التي يقودها الرجال في العديد من عناصر البيئة والمجتمع والحوكمة. وتُظهر مسوحات المؤسسات (2018-2019) التي أجراها كل من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والبنك الدولي أن الشركات التي تقودها النساء في المنطقة العربية هي أكثر احتمالاً لأن توفر التدريب لموظفيها، في حين لا تسجل المناطق الأخرى فرقاً مماثلاً بين الشركات. وكذلك تنحو الشركات التي تقودها النساء إلى تحقيق توازن أفضل بين الجنسين في قواها العاملة. ومن المرجح أن يكون للشركات التي تقودها النساء حضور على الإنترنت وأن تكون متصلة رقمياً؛ وهي أكثر احتمالاً للإنفاق على البحث والتطوير، لكن يجدر التأكيد بأن هذا الإنفاق منخفض في جميع المؤسسات، بغض النظر عن ملامح قيادتها.

باختصار، يبدو أن الشركات التي تقودها النساء تتبع المسارات الصحيحة على الرغم من الحواجز. والواقع أن حواجز الحصول على الائتمان، وغير ذلك من القيود القانونية والاجتماعية تُبقي معظم الشركات التي تملكها نساء في المنطقة شركات متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة.

المصادر: European Investment Bank, European Bank for Reconstruction and Development, and World Bank (2022). Unlocking Sustainable Private Sector Growth in the Middle East and North Africa: Evidence from the Enterprise Survey; ESCWA and ILO (2021). Towards a Productive and Inclusive Path: Job Creation in the Arab Region.

العمال المهاجرون: يتعرض العمال المهاجرون في البلدان العربية لتمييز متعدد الأوجه. أحد هذه الأوجه هو الأجور، ففي بعض البلدان العربية[13] ينطبق الحد الأدنى للأجور فقط على المواطنين (كما هي الحال في عُمان) أو على موظفي القطاع العام فقط (كما هي الحال في البحرين، حيث تزايدت الدعوات لتطبيق الحد الأدنى للأجور، الذي حدّده الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، على المهاجرين العاملين في القطاع الخاص)[14]. في بعض البلدان، تُطبّق معايير مزدوجة، كما في الأردن حيث يزيد الحد الأدنى للأجور المطبّق على العمال الوطنيين على الحد الأدنى المطبّق على العمال المهاجرين. وحتى عندما لا تميز قوانين الأجور بين المواطنين وغير المواطنين، كما في لبنان، كثيراً ما يتقاضى العمال المهاجرون أقل من الحد الأدنى للأجور.

سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على أوجه الضعف التي يتعرض لها العمال المهاجرون في القطاع الخاص، الذين لا تغطيهم، في الغالب، برامج الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي. في بلدان مجلس التعاون الخليجي، كانت معدلات تفشي فيروس كوفيد-19 أعلى بين العمال المهاجرين، لأنهم يقطنون غالباً في مساكن مكتظة. وبعد الانكماش الاقتصادي الذي أحدثته الجائحة، كان العمال الأجانب هم أول من فصلتهم الشركات، كما اقتطعت جزءاً من رواتب العديد منهم[15].

عمالة الأطفال: في المنطقة العربية، تضاعف عدد الأطفال العاملين (الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عاماً)، من 1.2 مليون طفل في عام 2016 إلى 2.4

مليون في عام 2020. وثلاثة أرباع الأطفال العاملين هم أولاد ذكور يؤدون وظائف خطرة[16]. وتتباين نسبة عمالة الأطفال من مجموعة بلدان إلى أخرى، لكنها أوسع انتشاراً في أقل البلدان نمواً، كجزر القمر (24.4 في المائة) والسودان (12.6 في المائة) وموريتانيا (9.4 في المائة)[17]، حيث يعمل معظم هؤلاء الأطفال في الزراعة.

3. أداء الحوكمة

كل الشركات تخضع لنظام داخلي يتألف من قواعد وإجراءات، منها المصرّح عنها بوضوح، ومنها الضمني. وللحوكمة آثار على الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

الفساد: تَعتبر الشركات في المنطقة الفساد من أهم العوائق التي تواجه نموها[18]. ووفقاً لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 16-5-2، دفعت 20.5 من الشركات في المنطقة رشوة واحدة على الأقل في عام 2020، مقارنة بنسبة 3.2 في المائة في المائة في الاتحاد الأوروبي، و16.4 في المائة على مستوى العالم (الشكل 2)[19].

الشكل 2.
انتشار الرشوة، 2020 (النسبة المئوية)

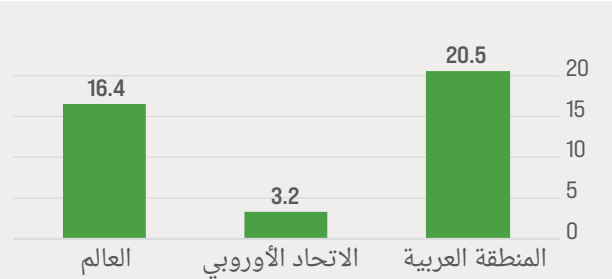

المصدر: المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة.

الشفافية: في المنطقة العربية، كان عدد الشركات التي نشرت تقارير عن الاستدامة، وفقاً لمتطلبات مؤشر أهداف التنمية المستدامة 12-6-1، قليلاً للغاية، وغالبيتها من بلدان مجلس التعاون الخليجي[20].

وفقا لمسح شركة كي بي إم جي (KPMG) للتقارير عن الاستدامة الصادرة في عام 2020[21]، يقدم ما نسبته 96 في المائة من أكبر 250 شركة في العالم (قياساً بالإيرادات) تقارير عن الاستدامة حالياً. وكانت معدلات نشر الإبلاغ عن الاستدامة، بين أكبر 100 شركة مقرها في المملكة العربية السعودية 36 في المائة، وفي الإمارات العربية المتحدة 51 في المائة، وهي من بين أدنى المعدلات في عينة 52 دولة شملها المسح (حيث بلغ متوسط العينة العالمية 88 في المائة). وتنامي معدلات نشر التقارير منخفض عبر جميع الشركات، وما ثمة فرق ملحوظ بين قطاع تشغيل وآخر في هذا الصدد.

دعم الحقوق المدنية: لم تتحمل الشركات في المنطقة، حتى الآن، نصيبها من مسؤولية دعم الحقوق المدنية. وخصوصية العملاء هي من بين الحقوق التي لا تُحترم في الكثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، لم ينشر سوى 20 في المائة من مشغلي شبكات الهاتف النقال في المنطقة سياسات الخصوصية الخاصة بهم. وعلاوة على ذلك، يتقاعس بعض مشغلي شبكات الهاتف المحمول عن مقاومة الممارسات القمعية، بل تفيد تقارير بأن بعض هؤلاء المشغلين يساهمون في المبادرات الحكومية الرامية إلى الحد من حرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات[22].

الارتباط السياسي: إحدى خصائص القطاع الخاص في البلدان العربية هي ارتكازه على مؤسسات كبيرة ذات روابط سياسية[23]. وهذه التحالفات بين عالمي التجارة والسياسة تضع عوائق أمام التنمية في بعض البلدان، مثل لبنان وموريتانيا[24]. وغالباً ما تتمتع الشركات ذات الروابط السياسية بميزات تنافسية غير عادلة، فتَحُول دون دخول الشركات الأخرى إلى السوق، وتُوقِع الضرر بإمكانيات إيجاد فرص العمل.

الابتكار: يدل مدى الابتكار في شركة تجارية على ثقافة هذه الشركة وقيمها، ولذلك فهو على اتصال وثيق بممارسات الحوكمة الداخلية. ولقدرات الابتكار في الشركة أثر مباشر على أدائها البيئي والاجتماعي والاقتصادي، ولذا لا يمكن فصلها عن إطار تقييم الأداء على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة الوارد في الجدول 1.

بيد أن معدلات الابتكار في المنطقة أدنى بكثير من المتوسط العالمي. ووفقاً لمسوحات المؤسسات (2019-2018) التي أجراها كل من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار،

والبنك الدولي، كانت شركة واحدة فقط من كل 5 شركات في البلدان العربية التي شملها الاستطلاع قد قدمت منتجات أو خدمات أو عمليات جديدة أو محسنة، أو استثمرت في أنشطة البحث والتطوير. وهذا المعدل يناهز نصف المعدل في العينة العالمية. والمشاركة في التجارة العالمية عامل حاسم، لأن المشاركة في الأسواق الخارجية قد تحفز شركات المنطقة على الابتكار، علاوة على تيسير وصول هذه الشركات إلى المعرفة والتكنولوجيا[25]. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى تدني انتشار التكنولوجيا الرقمية بين الشركات الصغيرة في المنطقة، ما يجعلها تفتقر إلى ركيزة هامة للابتكار في اقتصادات الحاضر.

ولا يتوفر الكثير من البيانات المحدثة حول إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير، ما يَحُول دون إجراء تحليل إقليمي وافٍ، لكن الأرقام المتاحة تبيّن أن القطاع الخاص في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي يساهم بنسبة وازنة من مجمل تمويل البحث والتطوير، فيصل في حالة الإمارات العربية المتحدة إلى نسبة مذهلة، هي 74 في المائة من إجمالي الإنفاق المحلي[26].

الإطار 7.

الشركات الكبيرة إزاء الصغيرة: من منها يسجل أداءً أفضل على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة؟

يصعُب تقييم أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة بسبب الافتقار إلى البيانات عنها، وافتقارها هي إلى الطابع النظامي في ممارسات الاستدامة. والواقع أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم نادراً ما يُطلب منها الإبلاغ عن أدائها، أو حتى تُحفّز على ذلك، وغالباً ما تفتقر إلى الموارد البشرية والمالية اللازمة لهذا الإبلاغ. وتشير مسوحات المؤسسات (2018-2019) التي أجراها كل من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، والبنك الدولي إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة في وضعٍ سيء للغاية إذا ما قورنت بنظيراتها في مناطق العالم الأخرى والشركات الكبيرة في المنطقة. على سبيل المثال:

- **الأداء الاجتماعي والبيئي:** سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة أضعف أداء بين كل المناطق وفئات أحجام الشركات مقارنة بالعينة العالمية، وتشمل مكامن الضعف مشاركة الإناث في القوى العاملة والإدارة وتدريب الموظفين.
- **الابتكار والتحوّل الرقمي:** بإمكان بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما الناشئة منها، أن تكون مبتكِرة للغاية. ولكن بشكل عام، تبقى القدرات الرقمية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة ضعيفة، وأحد أسباب ذلك هو القيود على وصول هذه الشركات إلى التمويل، واعتمادها على التمويل الداخلي.

تأثرت الشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة بشدة بجائحة كوفيد-19 والتضخم العالمي، ولا تزال تتحمل أعباءً كبيرة من جراء الصراع وعدم الاستقرار وتغيُّر المناخ. ولا يتوفر الدعم والتوجيه للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحسين أدائها على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة. ونظراً للعدد الكبير لفئة الشركات هذه، تلح الحاجة إلى اهتمام الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بنشر ثقافة المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة وتقديم التقارير بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة.

المصدر: European Investment Bank, European Bank for Reconstruction and Development and World Bank (2022). Small and medium enterprises in emerging economies: The Achilles' heel of corporate ESG responsibility practices? MENA Enterprise Survey Report Working Papers: Volume 4.

على الرغم من هذه الخلفية القاتمة، اعتمد عدد من الشركات الناشئة والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة العربية نماذج أعمال تجمع بين الاستدامة البيئية والمجتمعية والمالية، مثل BIOwayste وL'Atelier du Miel في لبنان (الإطار 8 والإطار 9)[27].

الإطار 8.

شهادة: BIOwayste - تحويل النفايات العضوية إلى غازات وأسمدة حيوية

BIOwayste هي شركة ناشئة من لبنان تزود الشركات والمزارعين والبلديات بابتكارات تُحَوِّل النفايات العضوية إلى غاز للطهي وأسمدة حيوية، ما يوفر من الكلفة ويحمي البيئة. ويسهم النظام الذي ابتكرته الشركة في تنفيذ أربعةٍ من أهداف التنمية المستدامة:

- **الطاقة النظيفة بأسعار معقولة (الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة):** يشجع نظام BIOwayste استخدام الطاقة المتجددة النظيفة في شكل غاز حيوي للطهي.
- **المدن والمجتمعات المستدامة (الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة):** يمكن تشغيل BIOwayste بشكل مشترك مع البلديات للحد من كمية النفايات الحضرية التي يجري طمرها.
- **الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة):** يحد نظام BIOwayste من هدر الطعام بنسبة تصل إلى 80 في المائة، ويخفف من انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة تصل إلى 40 في المائة سنوياً. ويسهم النظام أيضاً في التوعية بأهمية الحد من النفايات وتدويرها.
- **العمل المناخي (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة):** يتيح نظام BIOwayste إمكانات بحثية كبيرة كنظام دائري مغلق للطاقة المتجددة. يحقق النظام الواحد من أنظمة BIOwayste أكثر من ستة أطنان من الوفورات من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

واستخدام هذه التكنولوجيا لا يخلو من الصعوبة، إذ تؤثر عوامل عدة على تفاعل التحلل البيولوجي الذي يؤدي إلى توليد الغاز الحيوي. تتطلب هذه التكنولوجيا استثماراً كبيراً في البحث والتطوير، ما يمثّل تحدياً أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. لكن شركتنا الناشئة تمكنت من مراكمة المعارف والخبرات المناسبة، ففازت بالعديد من المسابقات والجوائز من المنظمات المحلية والدولية.

على الرغم من الظروف الصعبة التي واجهها لبنان في السنوات الأخيرة، تمكنّا من إنهاء مراحل التصميم والاختبار وتركيب الآلات في شركات خاصة ومنظمات للمجتمع المدني وجامعات. ونعتزم المضي قدماً، فنتوسع قدر الإمكان لتخفيف الضغوط عن البيئة والحد من أثر غازات الاحتباس الحراري.

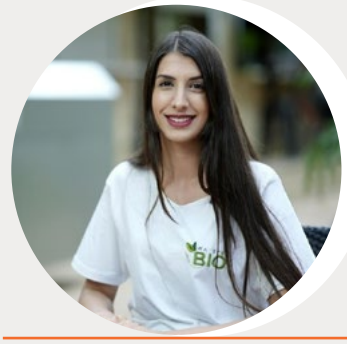

رين متلج
مؤسّسة
BIOwayste

ياسمين جبلي
مؤسّسة
BIOwayste

ملاحظة: هذا الإطار هو مساهمة من رين متلج وياسمين جبلي، مؤسّستا شركة BIOwayste.

الإطار 9.

شهادة: L'Atelier du Miel - تعزيز الشفافية وخفض المسافة التي يقطعها الغذاء قبل أن يصل إلى المستهلك وزيادة دخل منتجي العسل

هدف L'Atelier du Miel هو ريادة نموذج للإمداد الغذائي المستدام مع تحقيق قيمة أكبر للمستهلك والمنتج وأراضي الإنتاج. أبرز عرض نقدمه هو تركيب خلايا النحل في حدائق العملاء لتمكينهم من إنتاج العسل محلياً، من حديقة العميل إلى مائدته. تقدم الشركة خدماتها حالياً لنحو 200 عميل، ونهدف إلى توسعة نطاق عمل الشركة ليغطي 1,000 منتج عسل منزلي خلال السنوات الثلاث المقبلة.

يخفض برنامجنا المسافة التي على الغذاء أن يقطعها قبل أن يصل الى المستهلك، كما يعزز الشفافية بشأن جودة المنتجين، ويزود مربي النحل المحليين بفرص لبيع منتجاتهم بسعر أعلى. وتساهم خدمات البرنامج في تحويل تطلعات أهداف التنمية المستدامة إلى واقع، مع التركيز على الأمن الغذائي والتغذية المحسنة والزراعة المستدامة (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) والاستهلاك والإنتاج المسؤولين (الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة).

في عام 2013، عندما تأسست شركة L'Atelier du Miel، كانت حرفة تربية النحل في انحسار في لبنان. وفَقَدَ الناس الثقة في حرفة إنتاج العسل محلياً بسبب انتشار الممارسات الخادعة وضعف لوائح التنظيم وعدم اعتماد معايير كافية لتمييز المنتجات، ما دفع المستهلكين إلى استبدال العسل المحلي إما بالعسل المستورَد أو بمنتجات غذائية أخرى.

ولإدخال العسل إلى مواضع جديدة من السوق، روّجت شركة L'Atelier du Miel للأصناف على أساس منطقة إنتاجها، واستحدثت طرائق جديدة للتفاعل مع العملاء (مثل المتاجر المخصصة والتجارة الإلكترونية وتقديم العسل كهدية).

وقد شجع ذلك على توفير إمدادات محلية من المنتجات عالية الجودة، وتعزيز الممارسات الحرفية التي تساعد في الحفاظ على النُظُم الإيكولوجية وإيجاد الدخل لمجتمعات المنتجين المحرومة في أكثر من 15 منطقة في لبنان.

وعلى الرغم من أن النموذج تكيَّف مع بيئة أعمال مضطربة ومحفوفة بالمخاطر، لا تزال ثمة تحديات عديدة أمامنا، ليس أقلها تدهور البنية التحتية العامة، وفقدان الخدمات المالية التي كانت تقدمها المصارف.

وفي هذا السياق، أكثر ما يمكن أن يفيد شركات مثل L'Atelier du Miel هو الدعم في فتح أسواق جديدة والاستثمار في البنية التحتية الرقمية والمادية.

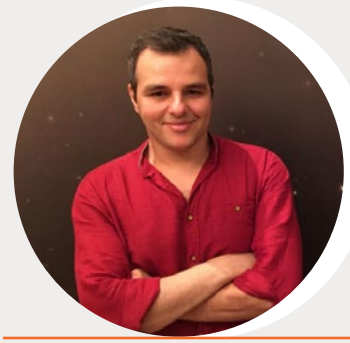

مارك أنطوان بو ناصيف
المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة
L'Atelier du Miel

ملاحظة: هذا الإطار هو مساهمة من مارك أنطوان بو ناصيف، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة L'Atelier du Miel.

جيم. لا يزال القطاع الخاص يتَّبِعُ، غالباً، نَهجاً تقليدياً في مساهمته في أهداف التنمية المستدامة؛ فلم تتحقق، بعد، نقلة نحو إيجاد قيمة مشتركة

يتبين من المساهمات في أهداف التنمية المستدامة التي أبلغت عنها شركات القطاع الخاص أنها لا تزال تَتَّبِعُ نهجاً أو نماذج عمل تقليدية في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولا سيما التالي:

- الأعمال الخيرية التي تُعَدُّ أنشطة إضافية للعمليات الأساسية للشركة، مثل دعم القطاع الخاص للجمعيات الخيرية والفئات المعرضة للمخاطر والمدارس والمرافق الصحية وما إلى ذلك. وخلال جائحة كوفيد-19، شهدت بلدان عربية عدة دعماً قدمه القطاع الخاص للمجتمعات المحلية المتضررة من موجات انتشار الفيروس.
- إجراءات لدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في العمليات التجارية الأساسية، مثل كفاءة استخدام الطاقة والمياه، وإعادة تدوير المواد وتحسين ظروف العمل. ويعتمد هذا النموذج على نطاق واسع، وقد عزز انتشاره تزايد الوعي، ولكن تضافر ذلك مع عوامل أخرى، مثل توفير التكاليف، والامتثال للقواعد التي تزايدت صرامتها، ومراعاة اعتبارات السمعة.

ويحمل كل من هذين النهجين إمكانيات لإحداث التحوّل، ولكن العمل الخيري، في معظم الأحيان، لا يعالج ممارسات الشركات التجارية غير المستدامة، ولا يتوسع ليضاهي حجم أنشطة الشركات. ولذلك تتزايد الانتقادات للنُّهُج التقليدية تحت إطار المسؤولية التقليدية للشركات، وتحاجج هذه الانتقادات بأن هذه الإجراءات صورية ترمي إلى تحسين سمعة الشركات، لا سيما مع تنامي الإدراك بأن نُهُج المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تحقق الكثير من حيث معالجة المخاطر التي تتعرض لها الأعمال التجارية والمجتمعات من جراء المشاكل الاجتماعية أو البيئية.

الجدول 2.
كيف تُنشأ القيمة المشتركة عملياً؟

مسارات لإيجاد القيمة المشتركة	مثال	من يتلقى المكاسب ومن يتوقع أن يتحمل التكاليف المرتبطة بالقيمة المشتركة؟
1. الابتكارات في المنتجات والعمليات والأسواق استجابة للاحتياجات غير المحققة في المجتمع	شركة عقارية تطور حلولاً إسكانية بكلفة منخفضة للفقراء لكن مربحة للشركة	الشركة البادئة هي من يكسب، وهي أيضاً من يتحمل عادة التكاليف المرتبطة بالمشاريع
2. تحسينات الاستدامة في سلسلة القيمة	شركة ألبان تستثمر لتحسين كفاءة الإنتاج في مزارع توريد الحليب، فتحد من بصمتها الكربونية	ستستفيد كل الشركات في سلسلة التوريد، وعادة ما تُعتَمَد آلية لتقاسم التكاليف
3. تحسينات في ظروف المجتمع المحلي الذي تعمل فيه الشركة	شركة تستثمر في برامج التعليم في المنطقة التي تعمل فيها لتأمين أيدٍ عاملة محلية ماهرة	المكاسب ستتحقق، على المدى الطويل، لجميع مؤسسات القطاع الخاص العاملة في هذه المنطقة المعينة. تبرز، بصورة عامة، الحاجة إلى العمل الجماعي وتقاسم التكاليف مع الحكومة (الوطنية والمحلية) ومنظمات المجتمع المدني

المصدر: تجميع الإسكوا بناءً على معلومات متاحة في معضلة النظام الإيكولوجي الاجتماعي.

وثمة تحوّل عالمي نحو نُهُج "القيمة المشتركة" الأكثر طموحاً وكلية التي قد تراكم، على الأجل الطويل، مكاسب أكبر للشركات والمجتمعات. تستلزم القيمة المشتركة تغييراً في نموذج الأعمال إلى نموذج تنشد فيه الشركات الربح والميزة التنافسية من خلال تحسين ظروف المجتمع الذي تعمل فيه[28]. يمكن إيجاد القيمة المشتركة بطرق مختلفة، كما هو موضح في ما يلي، ويمكن تقاسم التكاليف والجهود المتصلة بإيجاد هذه القيمة اعتماداً على من يجني مكاسب هذه القيمة. ولم يُعمَّم نَهج القيمة المشتركة في المنطقة العربية حتى الآن، ولكن بدأت بعض الشركات باتخاذ خطوات للتحوّل من أجل تعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، منها على سبيل المثال، مجموعة فاين الصحية القابضة (الأردن) (الإطار 10) وشركة SAP (ألمانيا) (الإطار 11)[29].

الإطار 10.

شهادة: مجموعة فاين الصحية القابضة - تشجيع سلاسل القيمة المستدامة، وتحسين كفاءة استخدام المياه، وتمكين أصحاب المصلحة

نحن، في مجموعة فاين الصحية القابضة، على وعي بأننا بتنا في العقد الدولي للعمل من أجل الماء، ولذا فنحن نعمل على الإسراع بالحلول المستدامة من خلال إجراء تغييرات في عملياتنا ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة. تهدف مشاريعنا المتعددة إلى حماية البيئة ومكافحة تغير المناخ. نواءم عملياتنا مع الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة، فأبرمنا صفقة مع مزودينا أن يزرعوا، بالمتوسط، خمس شجرات مقابل كل شجرة نستخدمها. وتأكدنا أيضاً من صنع جميع منتجاتنا من لب الشجر البكر الصافي 100 في المائة. وندعم أيضاً الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة من خلال ريادة صناعتنا من حيث تقليل استخدام المياه. في الأردن، كنا أول شركة من القطاع الخاص تبادر إلى إعادة تدوير مياه الصرف الصحي. إن مساهماتنا كثيرة للغاية، إذ تدير الشركة مشاريع مستدامة أخرى متنوعة، وتلتزم بحماية البيئة.

ونحن، في مجموعة فاين الصحية القابضة، نبذل جهداً مضاعفاً لمساعدة المجتمع المحلي المحيط بنا. في عام 2021، أطلقنا أكاديمية فاين، تنفيذاً لبرنامج المسؤولية الاجتماعية لمجموعتنا. وتتيح الأكاديمية لطلاب الدبلوم الاستفادة من خبرة تزيد على الستين سنة، وتزودهم بالمعرفة اللازمة لدخول سوق العمل بكفاءة. مبادرة "خير الكورة" نشاط آخر تنفذه مجموعتنا في إطار برنامج المسؤولية الاجتماعية. ونحن فخورون بهذه المبادرة المصممة لنشر التنمية المستدامة بين المجتمعات المحلية التي لم تتحقق فيها هذه التنمية بالدرجة الكافية، وذلك من خلال تمكين النساء وانتشالهن من الفقر عبر مشاريع مولّدة للدخل. في عام 2020، سُلِّم المشروع بأكمله للمستفيدين منه، ما يجعل المشروع مستقلاً ذا اكتفاءٍ ذاتي بدرجة 100 في المائة.

جيمس مايكل لافرتي

المدير التنفيذي لمجموعة فاين الصحية القابضة

ملاحظة: هذا الإطار هو مساهمة من جيمس مايكل لافرتي، المدير التنفيذي لمجموعة فاين الصحية القابضة.

الإطار 11.

شهادة: SAP - البناء من أجل مستقبل رقمي ومستدام

التزاماً بغاية تحسين العالم وسبل عيش البشر، أخذت شركة SAP بأهداف التنمية المستدامة منذ إطلاقها في عام 2015. والتزامنا هذا يشمل استخدام مواردنا الوفيرة للوصول إلى 25 صناعة بما يساهم في أهداف التنمية المستدامة كافة، تقريباً، عبر مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي أطلقناها، وعبر البرامج الجامعية العالمية، بيد أن موضع تركيزنا هو الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، المتصل بالتعليم الجيد.

وإذا ما اعتبرت برامجنا من منظور المسؤولية الاجتماعية للشركات، فهي مصممة لتيسير الوصول المنصف إلى الفرص الاقتصادية، والتعليم، والوظائف في اقتصادات رقمية خضراء. وفي إطار برنامجنا المبتكر "برامج رقمية للحاضر"، أثرنا في حياة 120,000 إنسان من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحدها. وأنشأنا أيضاً حوالي 800 مختبر للتصميم والمهارات في مجتمعات محلية شديدة الحاجة إليها.

ومن خلال برنامج SAP "تحالف الجامعات"، بنينا شراكات مع أكثر من 100 مدرسة وجامعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل تمكين الشباب من الوصول إلى فرص العمل اللائق في الاقتصاد الرقمي، وذلك عبر تنفيذ مبادرات متنوعة لبناء المهارات الرقمية. تُعدّ هذه المبادرات الشباب لإدارة المشاريع الذكية، ورسم ملامح مستقبلنا، مع إحداث تأثير مجدٍ في العالم. تمهد مهارات SAP السبيل للمواهب الشابة لإطلاق مسار مهني تكنولوجي ضمن المنظومة الواسعة التي تتألف منها شبكة عملاء SAP وشركائها.

على سبيل المثال، وفي إطار شراكة مع مؤسستي Global Scouting وGEMS Education، عقدت SAP ورشة عمل "تعلم كتابة البرمجيات" في مقر الشركة في إكسبو دبي 2020، وذلك في إطار أنشطة مخيم الكشافة العالمي المشار إليه برمز JOTA-JOTI، وكان ذلك أكبر فعالية ترتكز على الإنترنت، حيث تابعها أكثر من 3 ملايين شخص. تناولت الفعالية أكثر من 150 كشافاً من الإمارات العربية المتحدة وأكثر من 1,000 مفكر شاب من جميع أنحاء العالم. تبين مبادرات كهذه مساهمة الشراكات المتعددة القطاعات في خطة عام 2030، وفي توفير فرص متعددة لضمان التعليم الشامل والجيد للجميع، ونشر فكرة التعلم على مدى دورة الحياة.

وسام قاضي

مدير المبادرات العالمية، SAP Next-Gen وتحالف الجامعات SAP

ملاحظة: هذا الإطار هو مساهمة من وسام قاضي، مدير المبادرات العالمية، SAP Next-Gen وتحالف الجامعات SAP.

الإطار 12.

هل ريادة الأعمال الاجتماعية نموذج قابل للتطبيق في المنطقة العربية؟

المشروع الاجتماعي هو "منظمة تحركها مهمة، وتركز أنشطتها على إيجاد القيمة الاجتماعية من خلال نماذج الأعمال المستدامة"[أ]. وتتخذ المشاريع الاجتماعية أشكالاً قانونية عدة، وطرائق تشغيل متنوعة، ويمكن اعتبارها منظمات غير حكومية تضطلع بأنشطة تولّد الأرباح في السوق. ومن الخصائص الهامة الأخرى للمشاريع الاجتماعية وجود هيكل حوكمة تشاركي. بإمكان المشاريع الاجتماعية أن تساهم في توفير فرص العمل اللائق (لا سيما للنساء والشباب) وفي اللامركزية في تقديم الخدمات العامة في المناطق المحرومة، وهي بالتالي تعزز التماسك الاجتماعي ومِنعة المجتمعات المحلية على الأجل البعيد[ب].

وثمة مشاريع اجتماعية في بلدان عربية عدة، وخاصة في تونس ومصر والمغرب. بيد أن هذه المشاريع هي غالباً مؤسسات صغيرة الحجم لا تشكل قطاعاً منظماً، ولذلك لا تكاد تُحْدِثُ وقعاً يُذكر. ومع أنها تتلقى دعماً من منظمات وطنية ودولية متزايدة من حيث العدد والتنوع، لا يزال الدعم مجزءاً، ما يضع هذه المشاريع وسط تحديات تمويلية وتقنية في جميع مراحل نضجها. وتنشأ في بعض البلدان العربية أطر للسياسات الوطنية المتصلة بريادة المشاريع الاجتماعية. ففي تونس، مثلاً، اعتُمِد قانون بشأن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في عام 2020، ينص على مزايا مالية وضريبية للمؤسسات الاجتماعية[ج]، وفي جيبوتي، اعتُمد قانون مماثل في عام 2019 نص على تعريف المشاريع الاجتماعية وأكد على تعزيز تنميتها من خلال إنشاء هياكل وأدوات مخصصة بما في ذلك التمويل البالغ الصغر[د].

أ. World Bank (2017). Social Entrepreneurship in Tunisia: Achievements and Way Forward.

ب. المرجع نفسه.

ج. Government of Tunisia (2021). Rapport national volontaire sur la mise en oeuvre des Objectifs de développement durable en Tunisie.

د. ILO (2019). The Republic of Djibouti passes a law on the social and solidarity economy.

دال. تضافرت ضغوط من الطبيعة والمستهلكين والحكومات لتحوِّل المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة إلى خيار استراتيجي

عادة ما تكون اللوائح الحكومية (ما يسمى بالتدابير "الصلبة") هي المحرك الرئيسي وراء مواءمة العمليات التجارية مع الصالح العام. لكن ليس هذا هو دوماً الواقع. في الوقت الحاضر، تدفع شبكة من الضغوط "الناعمة"، من الطبيعة والمستهلكين، الشركات إلى السعي إلى مثل هذه المواءمة كخيار استراتيجي.

والجدوى التجارية لهذا التحرك واضحة. تواجه الشركة التي لا تتواءم أنشطتها مع أهداف التنمية المستدامة ما لا يقل عن ثلاثة أنواع من المخاطر[30]:

الطبيعة:
المخاطر من الاضطرابات

خطر تكبد الخسائر تواجهه شركة تعتمد على مورد طبيعي متدهور كالهواء والتربة والماء والتنوع الحيوي (على نحو مباشر، أو غير مباشر من خلال سلسلة القيمة). وأيضاً مخاطر الظواهر المناخية الشديدة.

المستهلكون:
المخاطر على السمعة

تعرض سمعة الشركة للخطر إذا ما رأى الموظفون والشركاء التجاريون والمستهلكون أنها تتسبب بضرر بيئي أو اجتماعي.

الحكومة:
مخاطر التحوّل

تعرض الشركة للخطر من جراء تغيُّر سياسات الحكومة بينما تسعى الحكومات إلى التخلص من الكربون والامتثال لاتفاقيات دولية يتزايد مستوى طموحها (بالنسبة إلى تغيُّر المناخ مثلاً) أو إلى معالجة نقص في مورد طبيعي (من أبرز الأمثلة: الإجهاد المائي).

الإطار 13.

الفرص في الاقتصاد الدائري

الاقتصاد الدائري هو حيث يُحتفَظ بالمواد في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة، وبالتالي يُقلّل حجم النفايات إلى الحد الأدنى المطلق. وحتى الآن، لم يحقق أي بلد اقتصاداً دائرياً تاماً، لكن يُلاحَظ تحوّل عالمي في هذا الاتجاه، يقوده عدد من البلدان.

في الواقع، أشارت توقعات حديثة إلى نمو الاقتصاد الدائري العالمي بمعدل سنوي مركب قدره 7.8 في المائة خلال الفترة 2021-2027 (ولا يتاح رقم مستقل للمنطقة العربية)[أ]. تقدّر أبحاث أخرى أن الانتقال إلى الاقتصاد الدائري يمكن أن يولد ما يصل إلى 4.5 تريليون دولار من الناتج الاقتصادي الإضافي بحلول عام 2030[ب]. وفي الوقت الحاضر، تقل نسبة المواد المستهلَكة والتي يُعاد تدويرها عن 9 في المائة[ج].

وقد يساعد التحوّل إلى الاقتصاد الدائري في معالجة التحديات المتعددة التي تواجه البلدان العربية، وخاصة تلك التي تمر بأزمات، وذلك بسُبُلٍ عدة، منها ما يلي[د]:

- توليد فرص العمل لمجموعة كبيرة من المهارات.
- خفض تكاليف المنتجات والخدمات.
- خفض الواردات من المواد، ما قد يؤدي إلى تحقيق وفورات للبلدان التي تعاني من اختلالات مالية.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية الشحيحة، مثل المياه.
- تحسين إدارة النفايات.

يتطلب نشر الاقتصاد الدائري مجموعة من الإصلاحات، تشمل تقديم حوافز للصناعات لكي تتحوّل إلى نماذج الإنتاج الدائرية، وفرض جزاءات على استخدام المواد البكر، والاستثمار في التقنيات والبنى التحتية ذات الصلة، وتوحيد معايير الجودة التي تسهل إعادة التدوير. وفي خطوات واعدة، أنشأت الإمارات العربية المتحدة في عام 2021 مجلس الإمارات للاقتصاد الدائري الذي يضم في عضويته ممثلين عن السلطات الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص، كما اعتمدت سياسة الاقتصاد الدائري للفترة 2021-2031. لكن لم تتحقق بعد نتائج لهذه الخطوات.

أ. https://www.globenewswire.com/en/news-release/2022/08/22/2501983/0/en/Global-circular-economy-market-size-to-record-7-8-CAGR-through-2027.html.

ب. https://www.weforum.org/impact/helping-the-circular-economy-become-a-reality/.

ج. https://www.circularity-gap.world/2022.

د. https://www.acted.org/wp-content/uploads/2021/03/circularity-as-a-lifeline-for-mena-economies-in-distress-v3.pdf.

والأدلة، من الدراسات، كثيرة. على سبيل المثال:

- كشف مسح للقطاع الخاص في لبنان أن الشركات ترى في تغيُّر المناخ خطراً عليها، فحددت شركتان من كل ثلاث غطّاها المسح شح الموارد وتزايد كلفتها بفعل تغيُّر المناخ كعامل مؤثر في أعمالها[31]. دفعت التصورات بشأن مخاطر تغيُّر المناخ 3 من كل 4 شركات شملها المسح إلى التحوّل إلى استخدام مواد أكثر استدامة عبر سلسلة القيمة.
- وجدت دراسة أن زيادة الإجهاد المائي في مصر والمغرب قد تجبر الحكومات على تشديد اللوائح المتعلقة باستخدام المياه في الزراعة، ما قد يؤدي

بدوره إلى رفع كلفة إنتاج المحاصيل الأساسية، مثل الحبوب والبقول، بنسبة تتراوح بين 20 إلى 40 في المائة بحلول عام 2030[32]. وإزاء هذا الخطر، من مصلحة المنتجين البحث عن حلول للحد من استخدامهم لمياه الري.

- وجد مسح أُجري حديثاً للمستهلكين في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر أن حوالي 7 من كل 10 متسوقين يفضلون شراء المنتجات من الشركات التي تحترم البيئة[33]. وهذه نسبة أعلى من المتوسط العالمي، وتزيد عن المسوحات السابقة، ما يشير إلى أن جائحة كوفيد-19 لربما أثرت على سلوك المستهلكين لصالح منتجات صديقة للبيئة. والمفاجئ أن المستهلكين الأكبر سناً (الذين تزيد أعمارهم عن 45 عاماً) يبدو أنهم على وعي اجتماعي أفضل من المستهلكين الأصغر سناً. أحد التفسيرات المحتملة هو أن المجموعات الأكبر سناً قد يكون لها دخل أعلى يسمح لها باختيار هذا المسار.
- يلتزم عدد متزايد من الدول العربية بالاستدامة، وإن بدرجات متفاوتة، والامتثال لهذه الالتزامات يضع تكاليف إضافية على الشركات. على سبيل المثال، التزمت الإمارات العربية المتحدة بالوصول إلى الصافي الصفري بحلول عام 2050، في حين التزمت البحرين والمملكة العربية السعودية بالوصول إليه بحلول عام 2060، ما سيضع ضغوطاً على الشركات العاملة في هذه البلدان، إذ سيتعين عليها اتخاذ إجراءات صارمة لخفض انبعاثاتها[34].

وكمثال آخر، انضم كلٌّ من الأردن وتونس ومصر والمغرب إلى إعلان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسيات، والتزمت بذلك بتعزيز "السلوك التجاري المسؤول" للشركات المتعددة الجنسيات العاملة في أراضيها أو انطلاقاً منها، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المتفق عليها[35].

غير أن المخاطر يمكن أن تولّد فرصاً!

إن تحسين الأداء على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة قد يساهم في الأداء المالي. ما ثمة أدلة متينة بشأن المجالات كافة، بيد أن تحليل الأداء المالي للشركات المدرجة في البورصات في مصر والأردن يشير إلى أن **الشركات المسؤولة اجتماعياً وبيئياً تميل إلى الحصول على عائد أفضل إزاء أصولها**[36]. يعزز الأداء على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة مِنعة الشركات العاملة في المنطقة، ويحفزها على الابتكار، ويعطيها ميزة تنافسية لتندمج في شبكات سلاسل التوريد العالمية. وينطبق هذا بشكل خاص على الدول العربية التي أبرمت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي[37].

وهذا علاوة على الفرص التجارية في القطاعات الخضراء، على غرار تلك التي تم إنشاؤها في الاقتصاد الدائري (الإطار 13).

واو. الإجراءات اللازمة لسد الفجوات

بيئة الأعمال في المنطقة ضعيفة إجمالاً، وتحُول دون نمو الشركات، سواء أكان النمو متوائماً مع أهداف التنمية المستدامة أم لا. وتشمل التحديات العامة عدم الاستقرار، والمنافسة غير العادلة (ويشمل ذلك المنافسة من الأعمال التجارية غير النظامية ومن المؤسسات المملوكة للدولة)، وانخفاض الاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجيا، والصعوبات في الحصول على التمويل. وتعالَج المسألة الأخيرة بالتفصيل في الفصل التالي.

وتبذل البلدان العربية وغيرها من أصحاب المصلحة جهوداً حثيثة لتمكين تنمية القطاع الخاص، كما أفادت الاستعراضات الوطنية الطوعية وغيرها من التقارير. وتعمل الحكومات بشكل متزايد على إشراك القطاع

الخاص في الآليات المؤسسية المخصصة للتخطيط لتنفيذ خطة عام 2030، ومتابعتها، واستعراض التقدم في صددها. ولتسريع عملية مواءمة القطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة، وعلى نحو عادل للجميع، يجب على الحكومات والشركات (وجمعياتها) ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين العمل معاً لبناء ثقافة الثقة وتحقيق ما يلي:

الحكومات:
التنظيم وإزالة المخاطر

- اعتماد جيل جديد من السياسات العامة للإسراع بالتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر، وتقديم الحوافز، وإزالة المخاطر التي يواجهها القطاع الخاص في الاستثمارات البيئية والاجتماعية.
- تطوير وإنفاذ خطة عمل وطنية للأعمال التجارية وأهداف التنمية المستدامة، وتحديث الخطة بانتظام، ورصد أداء الأعمال التجارية وفقاً للخطة.
- القيادة بالقدوة عبر اعتماد شركات مملوكة للدولة لمعايير عالية على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة.

مجتمع الأعمال التجارية:
الالتزام ودفع الطموح

- الالتزام بالإفصاح بشفافية عن مسائل البيئة والمجتمع والحوكمة ليصل إلى مستوى الإفصاح المالي.
- وضع معايير طموحة لأداء كل قطاع من قطاعات الأعمال على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة، والتشجيع على الامتثال.

منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون:
التوجيه والتيسير

- التوعية بمخاطر عدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والفرص السانحة عن المواءمة مع هذه الأهداف.
- استكمال جهود الحكومة بتوفير التوجيهات بشأن أفضل الممارسات لمواءمة العمليات التجارية مع أهداف التنمية المستدامة.
- تزويد الشباب بالإرشادات المهنية وفرص التدريب على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- دعم ريادة الأعمال الاجتماعية.

جميع الأطراف الفاعلة: إيلاء اهتمام خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخاصة أنها تؤلف النسبة الأكبر من الشركات، وتواجه عوائق عديدة، وأداؤها هو الأضعف من حيث المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة.

تعبئة التمويل الخاص خدمة لأهداف التنمية المستدامة

2

تعبئة التمويل الخاص خدمة لأهداف التنمية المستدامة

لا تزال التوقعات بشأن تمويل التنمية في المنطقة العربية متقلبة. وتستنزف الضغوط المالية الناتجة من الديون المرتفعة والمتزايدة حصة كبيرة من إيرادات بلدان عدة توجه مواردها لتغطية خدمة الديون بدلاً من استخدامها في تمويل أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي[38]. وتزيد الأزمات الاقتصادية المديدة والنزاعات من تعقيد التحديات التي تواجهها بلدان عدة. علاوة على ذلك، أسفرت الحرب في أوكرانيا عن أزمة عالمية ثلاثية الأبعاد (الغذاء والطاقة والتمويل)، لتفاقم الآثار المدمرة أصلاً لتغيُّر المناخ وجائحة كوفيد-19. في هذا السياق، بات التمويل من القطاع الخاص أكثر أهمية من أي وقت مضى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما إذ تآزر مع التمويل من الحكومات والجهات المانحة والشركاء الإنمائيين.

تستكشف الأقسام التالية دور القطاع الخاص في سد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، من خلال الاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي وأسواق رأس المال في المنطقة العربية. وتُظهر الاتجاهات في الاستثمار من القطاع الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر أن رأس المال من القطاع الخاص لا يرقى إلى مستوى إمكاناته التحويلية في البلدان العربية. **ولا تشكل الاستثمارات من القطاع الخاص سوى حصة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمناطق النامية الأخرى، علاوة على أنها تتركز في عدد قليل من القطاعات، وتسجل انحساراً سريعاً.** وتشمل الأساليب المبتكرة لتعبئة التمويل من القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المختلط، ومحافظ المشاريع القابلة للتمويل، والسندات المستدامة، والصناديق الموجّهة لشؤون الاستدامة. ويتعين على الحكومات وضع أنظمة وبناء مؤسسات تهيئ بيئة تمكينية لتمويل مستدام من القطاع الخاص وزيادة أوجه التآزر مع مصادر أخرى لتمويل التنمية.

الإطار 14.
ما هو الاستثمار الخاص؟

في هذا الفصل، يعرَّف الاستثمار الخاص على أنه استثمار تقوم به إما شركات أو أفراد، وليس حكومات.

في بعض الحالات، وبسبب محدودية البيانات، قد تشمل الإشارات إلى الاستثمار من القطاع الخاص كيانات عامة أو شبه عامة، مثل الشركات المملوكة للدولة.

ولا يتناول هذا الفصل مصادر التمويل الخاصة الأخرى، مثل التحويلات المالية والعمل الخيري.

المصدر: الإسكوا.

ومن الصعب تمييز العناصر التي تشكل استثماراً من القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة. وبصورة عامة، تسهم جميع الاستثمارات التي توفر فرص عمل، وتزيد الإيرادات الضريبية، وتحفز النمو الاقتصادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لكن ليست كل الاستثمارات مستدامة من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. على سبيل المثال، قد تسهم مبادرات عدة من القطاع الخاص في زيادة الاحتباس الحراري أو إلحاق ضرر بصحة المجتمعات. وبالتالي، لا بد من التمييز بين الاستثمارات الإجمالية من القطاع الخاص، وتلك التي تكون شاملة اجتماعياً ومستدامة

قُدرت احتياجات التمويل غير الملباة لدى الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النظامية في تسعة بلدان عربية بمبلغ

207 مليارات دولار

في الفترة 2018-2019

أي 24% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة

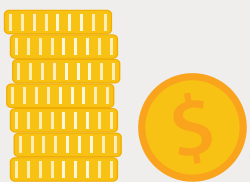

بيئياً، وتعكس مبادئ خطة عام 2030. وفي غياب تصنيف دقيق، غالباً ما يعرّف المحللون الاستثمارات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة على أنها تركز على قطاعات معينة. على سبيل المثال، يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الاستثمارات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة على أنها تلك التي تستهدف الزراعة والحراجة، والتعليم، والصحة، ونقل الطاقة وتوزيعها، والطاقة المتجددة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والمياه والصرف الصحي، والنفايات وإعادة التدوير[39].

ويشير الطابع المتنوع للقطاع الخاص إلى أن قدرة الأعمال على تعبئة تمويل أهداف التنمية المستدامة تختلف اختلافاً كبيراً. وعلى وجه الخصوص، تواجه الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قيوداً في الحصول على الائتمان والخدمات المالية. وقُدرت احتياجات التمويل غير الملباة لدى الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النظامية في تسعة بلدان عربية بمبلغ 207 مليارات دولار في الفترة 2018-2019، أي 24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة. والإدماج المالي للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة سيوفر فرصاً للعمل كما سيسهم في الحد من الفقر والنهوض بالتنمية المستدامة. وينعكس ذلك في خطة عام 2030، التي تدعو إلى إضفاء الطابع النظامي على الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على خدمات مالية (المقصد 8-3).

ألف. تقليص الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة

التقدير الأول

2.5 تريليون دولار سنوياً

للبلدان النامية من أجل **تحقيق أهداف التنمية المستدامة** بحلول عام 2030

قبل جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، كان من المتوقع أن تتراوح الحاجة الإجمالية إلى الاستثمار في البلدان النامية في القطاعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بين 3.3 و4.5 تريليون دولار سنوياً بين عامي 2015 و2030[40].

وبالنظر إلى أن الاستثمار في هذه القطاعات كان يقدر بنحو 1.4 تريليون دولار في حينه، واجهت البلدان النامية عجزاً سنوياً في التمويل بلغ في المتوسط 2.5 تريليون دولار.

التقدير المحدث

4.3 تريليون دولار سنوياً

للبلدان النامية من أجل **تحقيق أهداف التنمية المستدامة** بحلول عام 2030

أدت الأزمات المتتالية (تغيُّر المناخ وجائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا) إلى زيادة الحاجة إلى الاستثمار والحد من توفر الموارد، ما وسَّع الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة المقدرة في البلدان النامية، لتصل إلى 4.3 تريليون دولار سنوياً[41].

ونظراً إلى القيود المنهجية والثغرات في البيانات المرتبطة بحساباتها، لا بد من التعامل بحذر مع التوقعات بشأن كلفة تحقيق أهداف التنمية المستدامة والفجوة في تمويلها.

12 دولة عربية بحاجة إلى تمويل يقدر بنحو

660 مليار دولار سنوياً
لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المختارة بحلول عام 2030

قبل جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، قدرت الإسكوا الفجوة في التمويل بنحو 545 مليار دولار سنوياً لتحقيق الأهداف ذات الأولوية المحدّدة وطنياً في 12 بلداً عربياً متوسط ومرتفع الدخل[42].

لكن في ظل هذه الأزمات، توسعت الفجوة لتقدر بنحو 660 مليار دولار سنوياً[43].

على الرغم من أن الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة واسعة إلى حد بعيد، ثمة قدر كبير من رأس المال من القطاع الخاص. على سبيل المثال، جمعت الشركات عبر الوطنية وصناديق التقاعد التي تتخذ من البلدان المتقدمة مقراً لها حيازات تفوق قيمتها 25 تريليون دولار[44].

وامتلكت أكبر 15 شركة في المنطقة العربية أصولاً بقيمة 2.4 تريليون دولار[45]، وفاقت قيمة أصول الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية 950 مليار دولار في عام 2020[46].

وتوجّه حصة صغيرة فقط من رأس المال هذا إلى الاستثمارات في القطاعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويكمن التحدي في تعبئة رأس المال من القطاع الخاص المحلي والأجنبي بفعالية للمساعدة في سد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

25 تريليون دولار

من حيازات الشركات المتعددة الجنسيات وبعض صناديق التقاعد

باء. الاستثمار الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

من حيث تعبئة الاستثمارات، أظهر القطاع الخاص في المنطقة العربية فعالية أقل مقارنة بالمناطق النامية الأخرى، وهو لا يرقى إلى مستوى إمكانات المنطقة. وتراجع الاستثمار الخاص المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً ملحوظاً في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، واستمر في هذا الاتجاه بعد اعتماد خطة عام 2030. ويتناقض ذلك تناقضاً صارخاً مع المقصد 3-17 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى تعبئة موارد إضافية من مصادر متعددة، بما في ذلك القطاع الخاص. **علاوة على ذلك، يتركز الاستثمار من القطاع الخاص في المنطقة إلى حد بعيد على أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بتوفير البنية الأساسية الاقتصادية، بدلاً من تلك التي تُعنى بتوفير البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، ومكافحة عدم المساواة وإرساء السلام والعدالة.**

1. الاستثمار الخاص المحلي

الاستثمار الخاص المحلي في المنطقة العربية منخفض مقارنة بالمناطق الأخرى. وفي البلدان العربية الستة التي تتوفر بيانات عنها[47]، بلغ متوسط إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص في الفترة 2015-2018 نسبة 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي نصف ما هو عليه في جنوب آسيا (24 في المائة) وحوالي ثلث ما هو عليه في البلدان النامية في شرق آسيا والمحيط الهادئ (34 في

المائة) (الشكل 3). والجدير بالذكر أن أداء البلدان العربية الستة كان ضعيفاً مقارنة بأقل البلدان نمواً (21 في المائة). ومن بين الاقتصادات الخمسة والسبعين التي تتوفر بيانات عنها، سجلت الجمهورية العربية السورية ومصر ثاني وخامس أدنى قيمتين، بنسبة 4 و7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

الشكل 3.

الاستثمار من القطاع الخاص المحلي، 2011-2014 و2015-2018 (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

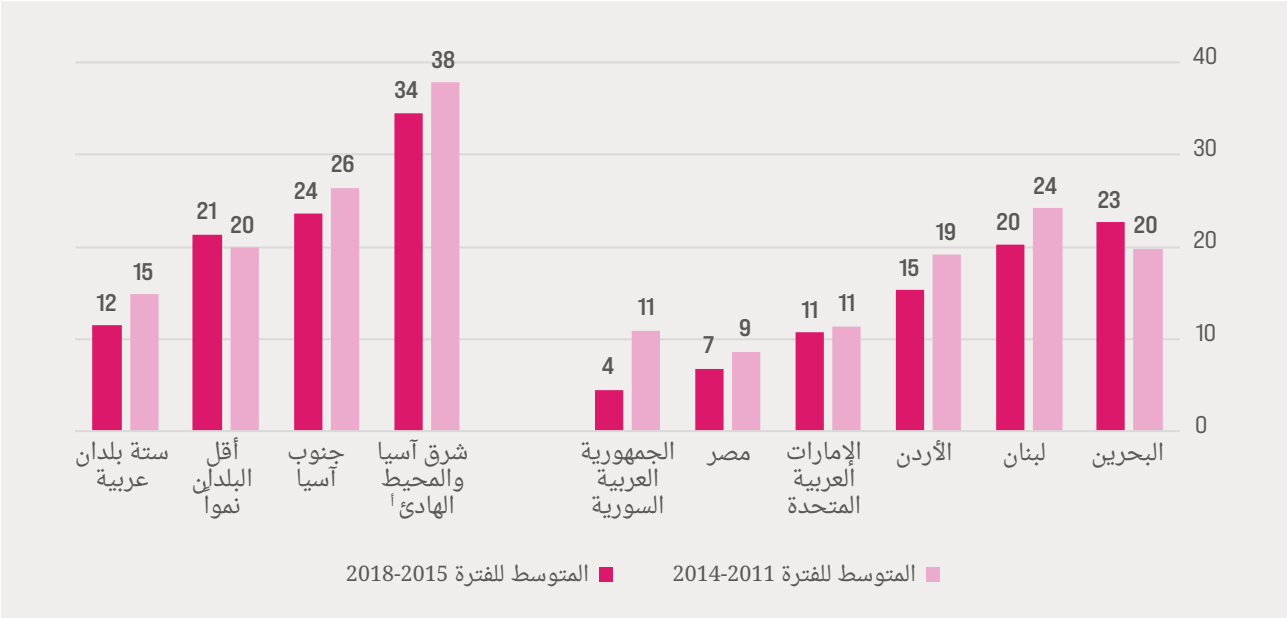

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من البنك الدولي.
ملاحظة: يُقاس الاستثمار الخاص المحلي على أنه تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص.
أ. باستثناء البلدان المرتفعة الدخل.

مقارنة بالفترة 2011-2014، انخفض الاستثمار من القطاع الخاص المحلي من حيث النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي في خمسة من البلدان العربية الستة. وبينما سُجل تراجع كبير في بلدان المشرق الأربعة، بدا أقل وضوحاً في الإمارات العربية المتحدة. ولم يرتفع الاستثمار من القطاع الخاص المحلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا في البحرين. وأسهم النقص في النقد الأجنبي، وارتفاع تكاليف الاقتراض، والاضطرابات السياسية، والنزاعات التي طال أمدها في تراجع الاستثمار من القطاع الخاص المحلي في بلدان عربية عدة.

وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة، تشارك الشركات المحلية بنشاط في مشاريع البنية التحتية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في بلدان عربية عدة، غالباً من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص وكجزء من تجمع شركات يجذب مستثمرين أجانب.

على سبيل المثال، تولت 12 شركة محلية في مصر رعاية مشاريع بقيمة 3.3 مليار دولار في قطاعات الطاقة والنقل والمياه والصرف الصحي. ويعادل ذلك نسبة 26 في المائة من مجموع الاستثمارات من القطاع الخاص (المحلية والأجنبية) في مشاريع البنية التحتية التي تنفذ في البلد. واثنان من أكبر ثلاثة مستثمرين من القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية في مصر هما شركتان محليتان: أوراسكوم كونستراكشون بي إل سي، التي استثمرت بقيمة 1.3 مليار دولار في محطة معالجة مياه الصرف الصحي في القاهرة الجديدة، ومزرعة رياح رأس غارب ونظام النقل بالقطار الكهربائي في القاهرة، وشركة "المقاولون العرب"، التي استثمرت بقيمة 868 مليون دولار في محطة معالجة المياه في الجبل الأصفر ونظام النقل بالقطار الكهربائي في القاهرة، التي تتشارك في رعايته مع شركتي أوراسكوم وبومبارديه (كندا). ومن المتوقع أن تحسن هذه المشاريع حياة ملايين المصريين وتقلل من انبعاثات غازات الدفيئة.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر

انخفض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية من مستوى قياسي بلغ 60 مليار دولار في عام 2009 إلى 15 مليار دولار في عام 2014، وبقي سلبياً أو قريباً من الصفر بين عامي 2015 و2021 (الشكل 4-ألف)، مدفوعاً بتدفقات ضخمة للاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، انخفض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من متوسط 1.4 في المائة في الفترة 2008-2014 إلى 0.2- في المائة في الفترة 2015-2021. والجدير بالذكر أن المنطقة العربية هي المنطقة النامية الوحيدة التي سجلت صافياً سلبياً للاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات السبع الأولى من فترة تنفيذ خطة عام 2030 (الشكل 4-باء). علاوة على ذلك، فهي المنطقة التي تسجل أكبر تراجع مقارنة بالفترة 2008-2014 (1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 0.3 في المائة أو أقل في المناطق الأخرى).

تخفي المعدلات الإقليمية تبايناً كبيراً في المنطقة. وفي وقت أصبحت البلدان المرتفعة الدخل الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بلداناً مستثمرة مباشرة صافية في الفترة 2015-2021، بقيت أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل[48] العربية متلقية صافية للاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل 4-جيم). لكن استمرار التراجع في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية المتوسطة الدخل يثير تساؤلات حول مدى إمكانية الاستمرار في الاعتماد على تدفقات مماثلة. ولم يصل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى حيث تشتد الحاجة إليه في المنطقة العربية. والواقع أن أقل البلدان نمواً التي تعاني من نقص التمويل لم تتلقَ إلا نسبة 5 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية في الفترة 2015-2021، في حين تلقت بلدان مجلس التعاون الخليجي الغنية بالسيولة النقدية 67 في المائة والبلدان المتوسطة الدخل 28 في المائة. ويؤدي ذلك إلى انحراف شديد عن المقصد 10-ب من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى زيادة التدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى أكثر البلدان احتياجاً. وكثيراً ما شاع هذا التوزع غير المتكافئ للاستثمار الأجنبي المباشر داخل حدود البلدان، حيث تُحوَّل التدفقات إلى الداخل، بمعظمها، إلى قلة من البلديات والمحافظات. على سبيل المثال، تستأثر خمس محافظات في مصر بنسبة 90 في المائة من الاستثمارات، بينما تتقاسم المحافظات الإثني والعشرين الأخرى نسبة 10 في المائة المتبقية[49].

الشكل 4.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، المنطقة العربية والمناطق النامية الأخرى، 2008-2021

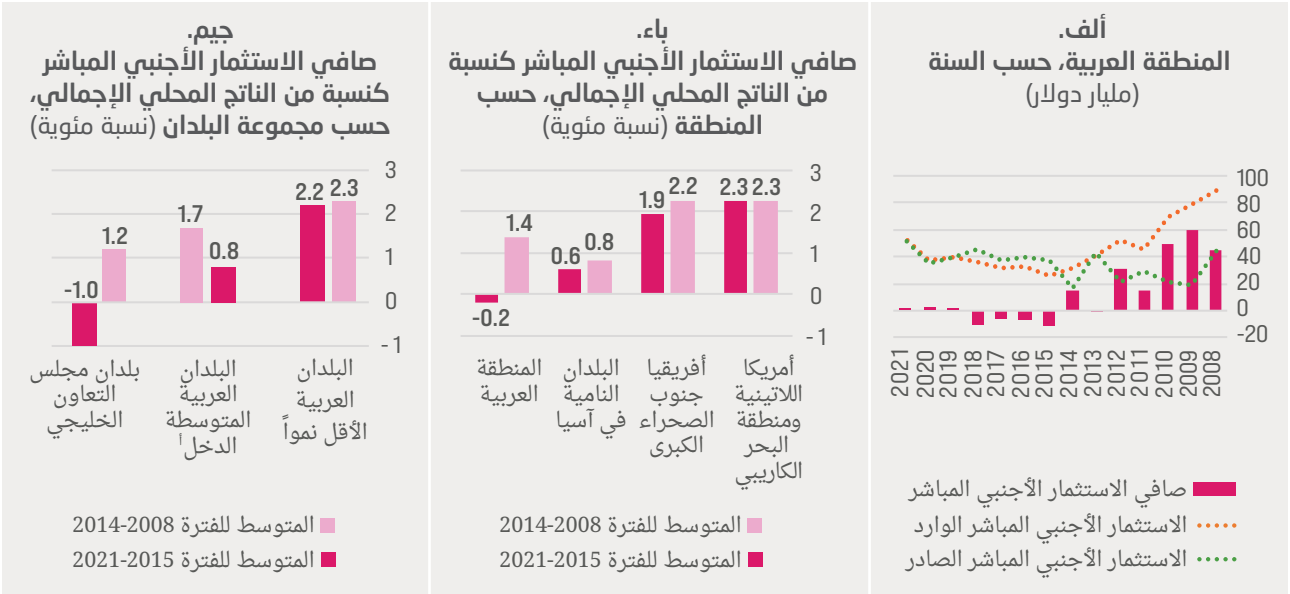

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى UNCTAD (2022).

أ. باستثناء جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا التي أُدرِجت تحت البلدان العربية الأقل نمواً.

الشكل 5.

الصفقات الدولية لتمويل المشاريع في المنطقة العربية، 2011-2021

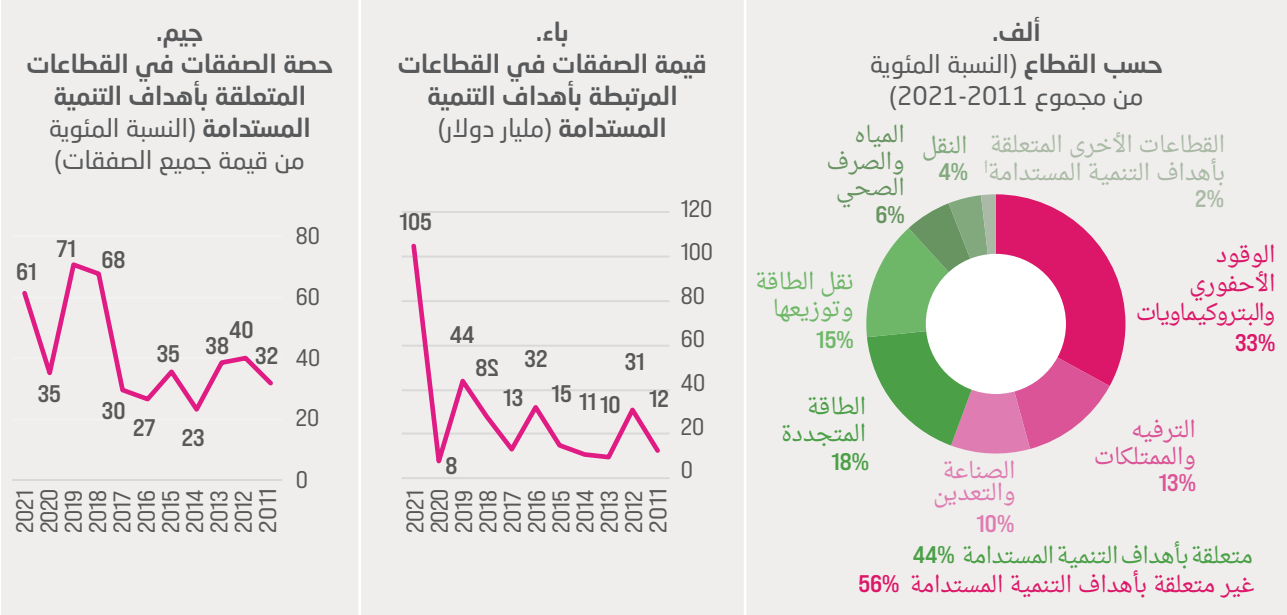

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى UNCTAD (2022).

أ. القطاعات الأخرى المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة: الزراعة والحراجة، والصحة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وإدارة النفايات وإعادة التدوير، والتعليم.

الإطار 15.

هل يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث تغيير تحويلي في المنطقة العربية؟

لم تحقق المنطقة العربية القدر نفسه من النجاح الذي حققته المناطق النامية الأخرى في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الكثير من الأحيان، لم يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي اجتذبته المنطقة كثيراً في تحقيق مكاسب إنمائية. وفي استعراض للاستثمار الأجنبي المباشر في ثمانية بلدان في المنطقة[أ] من حيث خمس صفات كاشفة (الإنتاجية والابتكار، والعمالة ونوعية الوظائف، والمهارات، والمساواة بين الجنسين، والبصمة الكربونية)، كانت النتائج متباينة، ولكنها عموماً ليست جيدة. فقد حققت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تحسناً طفيفاً في أدائها مقارنة بالمشاريع المحلية، من حيث المساواة بين الجنسين والبصمة الكربونية، إذ أتاحت للنساء فرص عمل أكثر ولكن ليس بالضرورة أفضل، كما أدت إلى اعتماد تدابير تتعلق بكفاءة الطاقة. وعادة ما تكون هذه المشاريع أكثر إنتاجية، وتشارك في البحث والتطوير وتستخدم تقنيات أكثر تطوراً.

غير أن أداء مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر يعادل أو حتى يقل عن أداء المشاريع المماثلة المحلية من حيث إيجاد فرص العمل (لأن هذه المشاريع تتركز في القطاعات التي لا تتطلب أيدٍ عاملة كثيفة) وتحسين نوعية الوظائف (إذ تقدم أجوراً مساوية أو أقل، وتستخدم أيدٍ عاملة من غير مهارات).

وتُعدُّ مصر والأردن والمغرب وتونس من بين الدول القليلة التي انضمت إلى إعلان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسيات رغم عدم عضويتها، ما يشير إلى إرادة سياسية للنهوض بمبادئ ومعايير السلوك التجاري المسؤول.

المصدر: OECD (2021). Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives. OECD Publishing, Paris.

أ. الأردن، تونس، الجزائر، دولة فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب.

يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية تقليدياً في قطاعات توفر القليل من فرص العمل ولا تحقق التأثير التحويلي الذي دعت إليه خطة عام 2030 (الإطار 15). وتركزت الصفقات الدولية لتمويل الشركات التي استهدفت المنطقة في الفترة 2011-2021، بنسبة 56 في المائة، في القطاعات غير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وأبرزها الوقود الأحفوري والبتروكيماويات (33 في المائة) (الشكل 5-ألف). مع ذلك، تشير الصفقات التي أُعلن عنها في السنوات الأخيرة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في المنطقة يتجه، بازدياد، نحو مراعاة الاستدامة. ارتفع عدد الاتفاقيات في القطاعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة إلى مستوى قياسي بلغ 105 مليارات دولار في عام 2021 (الشكل 5-باء)، أي نسبة 61 في المائة من القيمة الإجمالية للاتفاقيات المعلن عنها في ذلك العام (الشكل 5-جيم).

جيم. النُّهُج المبتكرة لتعبئة رأس المال الخاص من أجل التنمية المستدامة

نظراً إلى التدني النسبي لمستويات الاستثمار الخاص في المنطقة العربية، تشتد الحاجة إلى زيادة رأس المال الخاص لسد الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة. وقد طُرِحَ عدد من النُّهُج المبتكرة لتعبئة رأس المال الخاص من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك السندات المستدامة، والصناديق الموجّهة لشؤون الاستدامة، والتمويل المختلط، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومَحافظ المشاريع القابلة للتمويل.

1. السندات المستدامة

تلبيةً للاحتياجات الطويلة الأجل لتمويل أهداف التنمية المستدامة، لا بد من عمل البلدان العربية على تطوير أسواق رأس مال محلية مستدامة، ولا سيما أسواق السندات والتأمين الطويلة الأمد. وارتفع الإصدار العالمي للسندات المستدامة 16 ضعفاً منذ اعتماد خطة عام 2030 واتفاق باريس، من 66 مليار دولار في عام 2015 إلى 1.1 تريليون دولار في عام 2021. ويؤدي القطاع الخاص دوراً رئيسياً في أسواق السندات المستدامة، مصدِّراً كان أم مُشْتَرِ.

السندات التي توجّه عائداتها نحو الاستدامة هي أدوات دين تستخدم عائداتها الصافية لتمويل المشاريع ذات الآثار البيئية أو الاجتماعية الإيجابية، بما في ذلك السندات الخضراء والسندات الاجتماعية والسندات المستدامة المختلطة. وبلغ الإصدار العالمي للسندات المستدامة لاستخدام العائدات تريليون دولار في عام 2021 (الشكل 6-ألف)، وهو ما يمثل 91 في المائة من سوق السندات المستدامة. وبلغ الإصدار العالمي التراكمي بين عام 2015 وحزيران/يونيو عام 2022 قيمة 3 تريليونات دولار أمريكي، قُسمت بين السندات الخضراء (62 في المائة) والسندات الاجتماعية (17 في المائة) والسندات المختلطة (21 في المائة) (الشكل 6-باء).

تجمع **السندات الخضراء** أموالاً للمشاريع التي تحمل فوائد بيئية، لا سيما في البنية الأساسية. واستُثمر حوالي 90 في المائة من صافي العائدات التي جُمعت من خلال السندات الخضراء في الفترة بين عام 2015 وحزيران/يونيو عام 2022 في قطاعات الطاقة والبناء والنقل والمياه والصرف الصحي. وتموِّل **السندات الاجتماعية** المشاريع ذات النتائج الاجتماعية الإيجابية، مثل توفير فرص عمل والوصول إلى رعاية صحية، بينما تجمع **سندات الاستدامة المختلطة** بين الفوائد الاجتماعية والبيئية. أما **سندات أهداف التنمية المستدامة**، فهي نوع خاص من السندات المستدامة المختلطة التي توجّه صافي العائدات إلى مشاريع أهداف التنمية المستدامة المؤهلة[50].

عالمياً، يُعدُّ القطاع الخاص المصدر الرئيسي للسندات التي توجّه عائداتها نحو الاستدامة، إذ شكّل نسبة 39 في المائة من القيمة المصدرة في الفترة 2015-2022 (الشكل 6-جيم). ومن بين المصدرين الآخرين الكيانات المدعومة من الحكومات (22 في المائة)، والمصارف الإنمائية (17 في المائة)، والحكومات الوطنية (9 في المائة)، والحكومات المحلية (6 في المائة). والواقع أن

المؤسسات الاستثمارية، بما في ذلك المصارف والصناديق المشتركة وصناديق التحوط وشركات التأمين، هي المشتري الرئيسي للسندات المستدامة، وغالباً ما تسترشد بمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة. ويشمل المشترون الآخرون الحكومات والمستثمرين من الشركات، وبدرجة أقل المستثمرين بالتجزئة.

الشكل 6.

الإصدار العالمي للسندات التي توجّه عائداتها نحو الاستدامة، 2015-2022

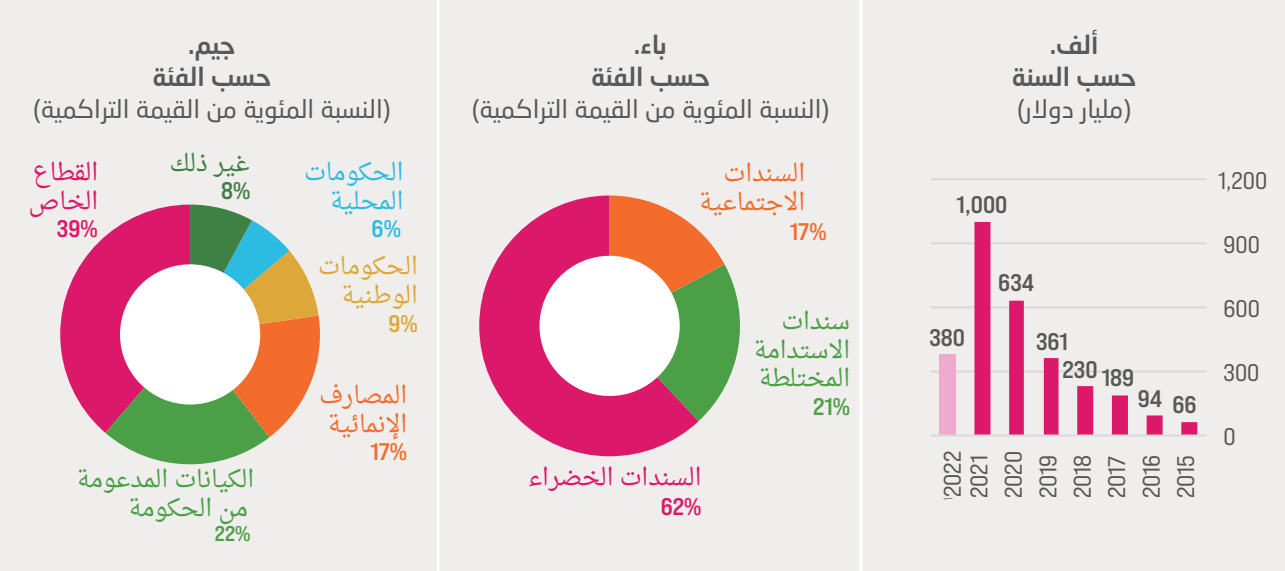

المصدر: مبادرة سندات المناخ.
أ. كانون الثاني/يناير-حزيران/يونيو 2022.

جمعت المنطقة العربية 14.4 مليار دولار من عائدات السندات التي توجّه عائداتها نحو الاستدامة بين عامي 2015 وحزيران/يونيو 2022، أي 0.5 في المائة من الإجمالي العالمي، لتتأخر عن جميع المناطق النامية، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وارتفع متوسط الإصدار السنوي من 250 مليون دولار في الفترة 2015-2018 إلى 5.3 مليار دولار في الفترة 2019-2020، ثم انخفض إلى 1.4 مليار دولار في عام 2021 (الشكل 7-ألف). وشكلت السندات الخضراء 84 في المائة من إجمالي قيمة الإصدار التراكمية في الفترة بين عام 2015 وحزيران/يونيو 2022 (الشكل 7-باء). وحققت ثلاثة بلدان من مجلس التعاون الخليجي، هي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر، 91 في المائة من إجمالي إصدار السندات التي توجّه عائداتها نحو الاستدامة في المنطقة، بينما تعود النسبة المتبقية إلى مصر والمغرب ولبنان (الشكل 7-جيم). وأصدرت الشركات والكيانات المدعومة من الحكومة معظم هذه السندات. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2021، كانت مصر هي البلد العربي الوحيد الذي أصدر سنداً أخضر سيادياً، استخدمت عائداته لتمويل الميزانية المخصصة لقطاعات النقل والمياه والصرف الصحي.

واستفادت المشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية من عائدات السندات المستدامة التي تصدرها كيانات عبر وطنية وتشتريها مجموعة من المستثمرين، بما في ذلك مستثمرون من القطاع الخاص. على سبيل المثال، خصص البنك الإسلامي للتنمية 110 ملايين دولار من أول **صكوكه المستدامة** (أي سندات مستدامة متوافقة مع الشريعة الإسلامية) لمحطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية في الإمارات العربية المتحدة، و35 مليون دولار لمشروع متكامل للتنمية الزراعية في تونس[51]. وخصص البنك الدولي عائدات سندات التنمية المستدامة للمشاريع المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، بما في ذلك مليار دولار للشمول المالي وتنمية القطاع الخاص في مصر، و674 مليون دولار لإمدادات المياه في لبنان، و200 مليون دولار لإدارة مخاطر الكوارث في المغرب[52].

الشكل 7.

إصدار السندات التي توجّه عائداتها نحو الاستدامة في المنطقة العربية، 2015-2022

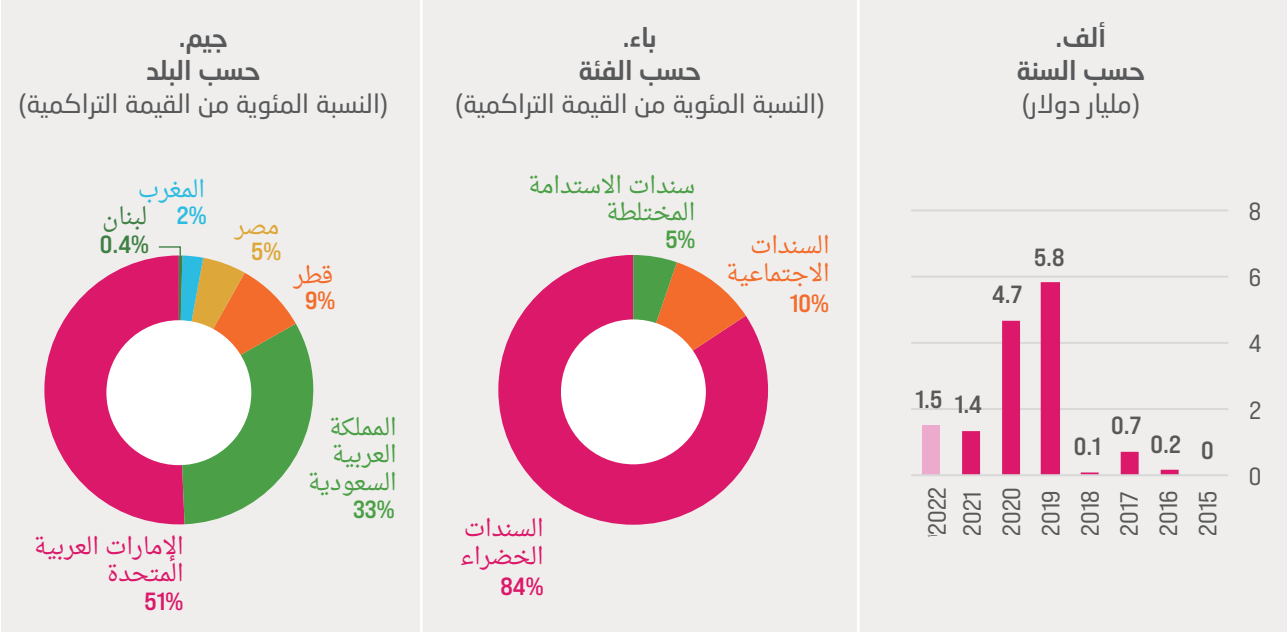

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من مبادرة سندات المناخ.
أ. كانون الثاني/يناير-حزيران/يونيو 2022.

2. الصناديق الموجّهة لشؤون الاستدامة

على الصعيد العالمي، بلغت الأصول الخاضعة لإدارة الصناديق الموجّهة لشؤون الاستدامة قدراً غير مسبوق، هو 2.7 مليار دولار في عام 2021، بزيادة بنسبة 53 في المائة عن العام السابق (الشكل 8-ألف)[53]. ومع ذلك، تتخذ الغالبية العظمى (97 في المائة) من صناديق الاستدامة من البلدان المتقدمة مقراً لها (الشكل 8-باء)، وتوجّه معظم أصولها أيضاً إلى هذه البلدان. ولم تستفد المنطقة العربية بعد من هذه السوق السريعة النمو، مثلما أنها لم تستفد من سوق سندات الاستدامة أو حتى أقلّ.

وكان أول صندوق استثمار مؤثر في الشرق الأوسط قد أطلق في مصر في آذار/مارس 2022 من قبل شركة كاتاليست برايفت إكويتي (Catalyst Private Equity)، الذراع الاستثماري لشركة كاتاليست بارتنرز القابضة (Catalyst Partners Holding)، وهي مصرف تجاري يركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال التجارية العائلية. ويهدف صندوق كاتاليست كابيتال مصر، الذي أغلق طرحه الأول بـ 450 مليون جنيه مصري، إلى الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة. بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، طوّر الصندوق أداة لقياس الأثر وإدارته، بالاستناد إلى المعايير العالمية للأثر على أهداف التنمية المستدامة[54].

وتغطي بعض صناديق الاستدامة التي تقع مقارها خارج المنطقة العربية أصولاً أو منتجات من البلدان العربية. ومن الأمثلة على ذلك صندوق أموندي بلانيت إميرجينغ غرين وان (Amundi Planet Emerging Green One)، وهو صندوق دخل ثابت تديره أموندي (فرنسا) ويستثمر في السندات الخضراء في الأسواق الناشئة، بما في ذلك 101 مليون يورو من السندات الصادرة عن بنك قطر الوطني وبنك أبوظبي التجاري (الإمارات العربية المتحدة) اللذين يمولان مشاريع في قطاعات المباني الخضراء وكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وإدارة المياه في هذين البلدين الخليجيين[55].

ويتّم أحياناً استخدام مصطلح صندوق لأهداف التنمية المستدامة للإشارة لبعض الصناديق المستدامة. إلا

أن الافتقار إلى معايير محدّدة تضبط استخدام هذا المصطلح يعسّر إجراء تقييم لمدى مواءمة الصندوق فعلياً مع أهداف التنمية المستدامة. وجدت دراسة أجراها الأونكتاد، غطت أكثر من 800 صندوق مشترك للأسهم الموجّهة لشؤون الاستدامة أن 26 في المائة فقط من إجمالي أصولها الخاضعة للإدارة كانت في قطاعات ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة (الشكل 8-جيم)، وأن 90 في المائة من هذه الأصول تركزت في ثلاثة قطاعات: الصحة، والتخفيف من أثر تغيُّر المناخ، والأغذية والزراعة[56].

الشكل 8.

صناديق الاستدامة العالمية والأصول الخاضعة لإدارتها

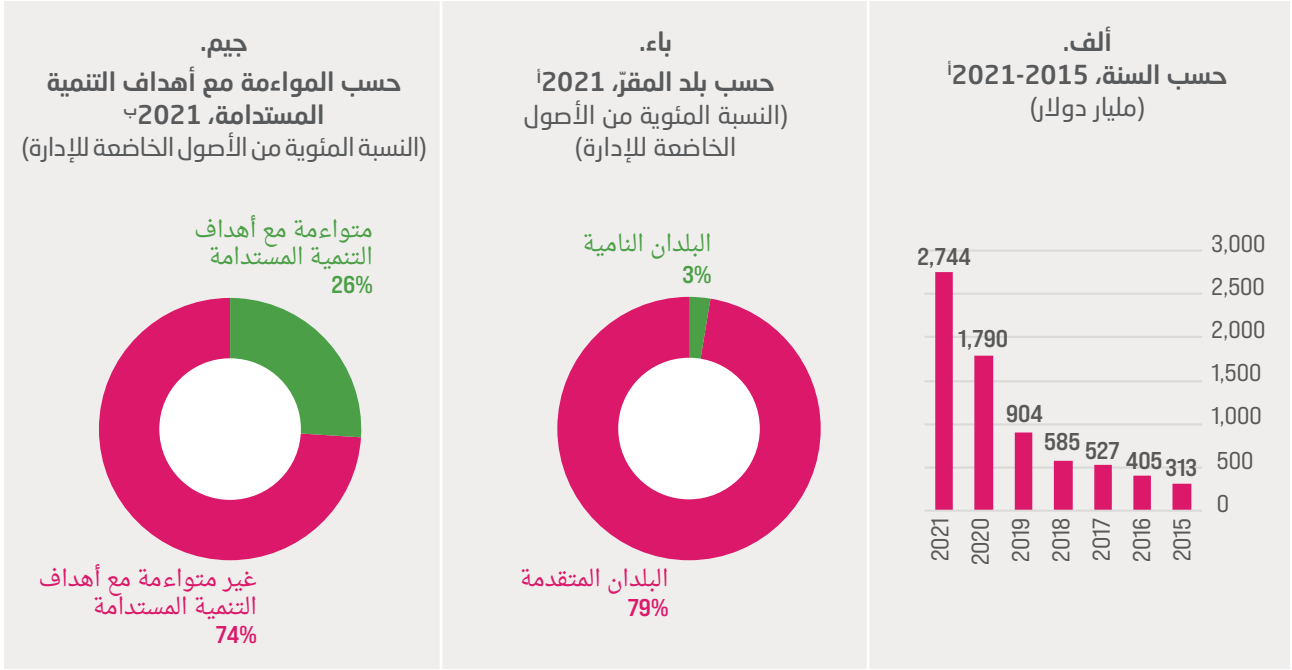

المصدر: UNCTAD (2022).

أ. عينة كاملة من 5,932 من صناديق الاستدامة.

ب. عينة فرعية من 800 صندوق لأسهم الاستدامة.

3. التمويل المختلط

يستخدم التمويل المختلط رأس المال الميسر من المصادر العامة أو الخيرية من أجل حشد الاستثمار الخاص لمشاريع التنمية المستدامة التي لا يمكنها أن تُطلق تحت شروط تجارية بحتة. وليس هذا النوع من التمويل أداة استثمارية بقدر ما هو نَهج للهيكلة يرمي إلى تخطي عائقين شائعين يواجهان الاستثمار الخاص: ارتفاع مستوى المخاطر وتدني العائدات إلى دون مستوى السوق. ويمكن هيكلة هذا التمويل كمنتجات ديون أو أسهم أو تقاسم مخاطر أو ضمان أو تأمين، وذلك للحد من مخاطر الاستثمار وإعادة التوازن إلى ملفات تعريف المخاطر والعائدات للمستثمرين من القطاع الخاص.

وفي أوسع أشكال هذا التمويل انتشاراً، يقدم المستثمرون من القطاع العام أو الخيري الأموال بأسعار أقل من السوق، لخفض كلفة رأس المال وتأمين رأس المال الخاص الإضافي.

بلغ إجمالي معاملات التمويل المختلط العالمية 7 مليارات دولار في عام 2021، بانخفاض عن 19 مليار دولار في عام 2015 (الشكل 9-ألف). وشكل التمويل المناخي المختلط 60 في المائة من إجمالي التمويل المختلط خلال الفترة 2019-2021 (الشكل 9-باء). ولأن التمويل المختلط يُستخدم لدعم المشاريع في البلدان التي تتعرض لمستويات مرتفعة من المخاطر، فهو يتركز بكثافة في البلدان النامية[57]. إلا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شديدة التأخر عن جميع المناطق النامية، فلم

يسجَّل فيها إلا 6 في المائة من مجموع التمويل المختلط للمناخ في الفترة 2019-2021 (الشكل 9-جيم).

ومن الأمثلة على التمويل المختلط الذي يستهدف المنطقة العربية: صندوق المناخ الأخضر الثالث، وهو صندوق للدين أطلقه بنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية الألماني، ويسخِّر الصندوقُ رأسَ المال المخاطر من المؤسسات العامة الأوروبية، مع رأس مال خاص إضافي، لتعزيز الاستثمار في كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في ستة بلدان عربية (الأردن وتونس ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب). يقدم الصندوق ديوناً خاصة للوسطاء الماليين الذين يقرضون المقترضين النهائيين (الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والأسر المعيشية)، ويستثمر مباشرة في مشاريع الطاقة المتجددة والشركات والكيانات البلدية[58].

ومن الأمثلة أيضاً حزمة التمويل بقيمة 75 مليون دولار التي أعلنت عنها مؤسسة التمويل الدولية لمساعدة تكتل غذائي في اليمن على تعزيز إنتاج الغذاء وتوزيعه وسط الأزمة الإنسانية المديدة التي يعاني منها البلد. وتشمل الحزمة قرضاً بقيمة تصل إلى 55 مليون دولار، مباشرة من صناديق مؤسسة التمويل الدولية، وقرضاً مشتركا تصل قيمته إلى 20 مليون دولار يسهم FMO (هولندا) (وهو مصرف مملوك للدولة الهولندية) بنسبة 51 في المائة منه، والمصارف التجارية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى بنسبة 49 في المائة المتبقية[59].

الشكل 9.

التمويل المختلط العالمي

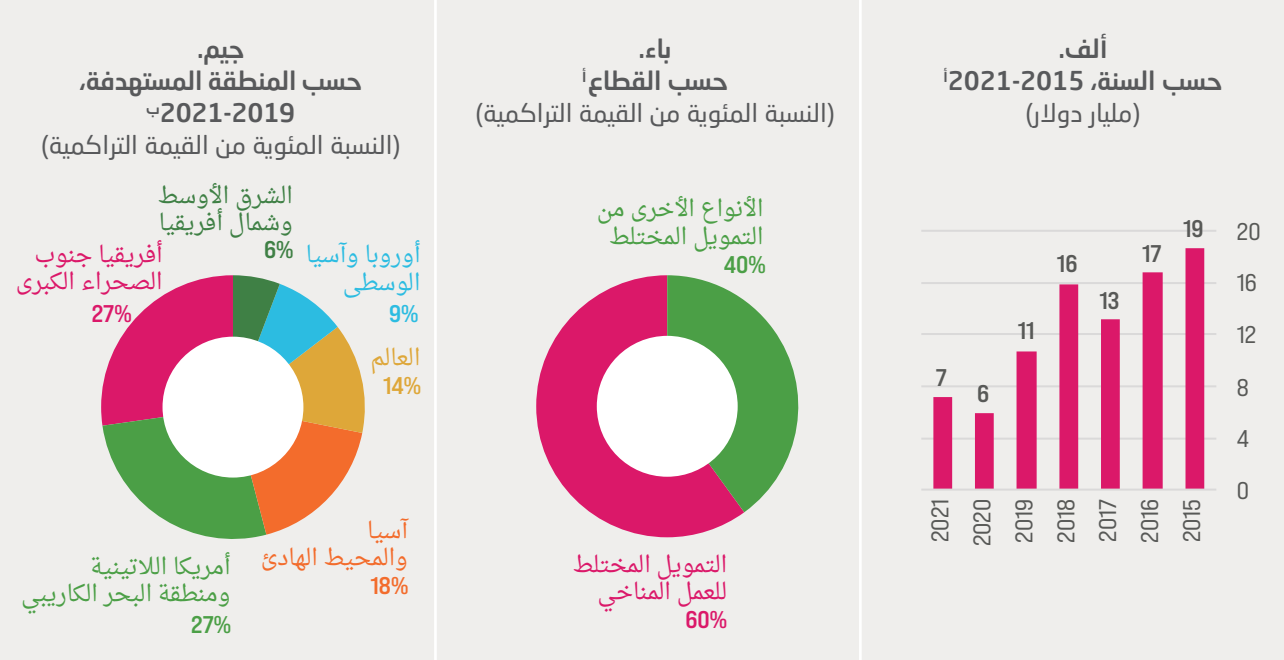

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من Convergence.

أ. عينة كاملة من معاملات التمويل المختلط.

ب. عينة فرعية من معاملات التمويل المختلط للعمل المناخي.

4. الشراكات بين القطاعين العام والخاص

الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي آلية تساعد الحكومات على شراء وتنفيذ البنى الأساسية والخدمات باستخدام موارد القطاع الخاص وخبراته. ويتطلب إبرام هذه الشراكات من القطاع العام وضع أُطر قانونية ومؤسسية مكرسة لدعم هذه الشراكات، وللحفاظ على التوازن بين المخاطر والمسؤوليات، ولإعطاء الأولوية للأهداف الإنمائية البعيدة الأجل. وقد تشمل الشراكات بين القطاعين العام

والخاص شركاء متعددين بالإضافة إلى الشركات المسؤولة عن تنفيذ المشروع، بما في ذلك المؤسسات الاستثمارية الخاصة والوكالات المانحة والمؤسسات المالية الدولية.

وبإمكان القطاع العام المساهمة في تعبئة رأس المال الخاص للمشاريع ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد المشاريع التي ستنفذ عبر هذه الشراكات، وتعزيز بناء القدرات على تصميم مشاريع هذه الشراكة وتنفيذها. وقد سنّت بلدان عربية عدة تشريعات لتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في حين تعاملت بلدان أخرى مع القطاع الخاص بموجب قوانين تجارية وإدارية عامة. وكذلك، خصصت بلدان عربية عديدة وحدات للشراكة بين القطاعين العام والخاص داخل الكيانات الحكومية، بما في ذلك الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص في وزارة المالية في مصر، واللجنة العليا للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مكتب رئيس الوزراء في الأردن، ولجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المغرب، والمركز الوطني للتخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية.

وخلال الفترة 2015-2021، أعلنت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في المنطقة العربية عن مشاريع للبنى الأساسية ترتكز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص بقيمة مجموعها 20 مليار دولار. ولكن هذه الاستثمارات كانت كثيفة التركُّز، فنسبة 85 في المائة منها استهدفت ثلاثة بلدان (الأردن ومصر والمغرب)، و95 في المائة منها تركزت في قطاعين (الطاقة والنقل) (الشكل 10).

الشكل 10.

مشاريع البنى الأساسية على أساس الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في المنطقة العربية, 2015-2021

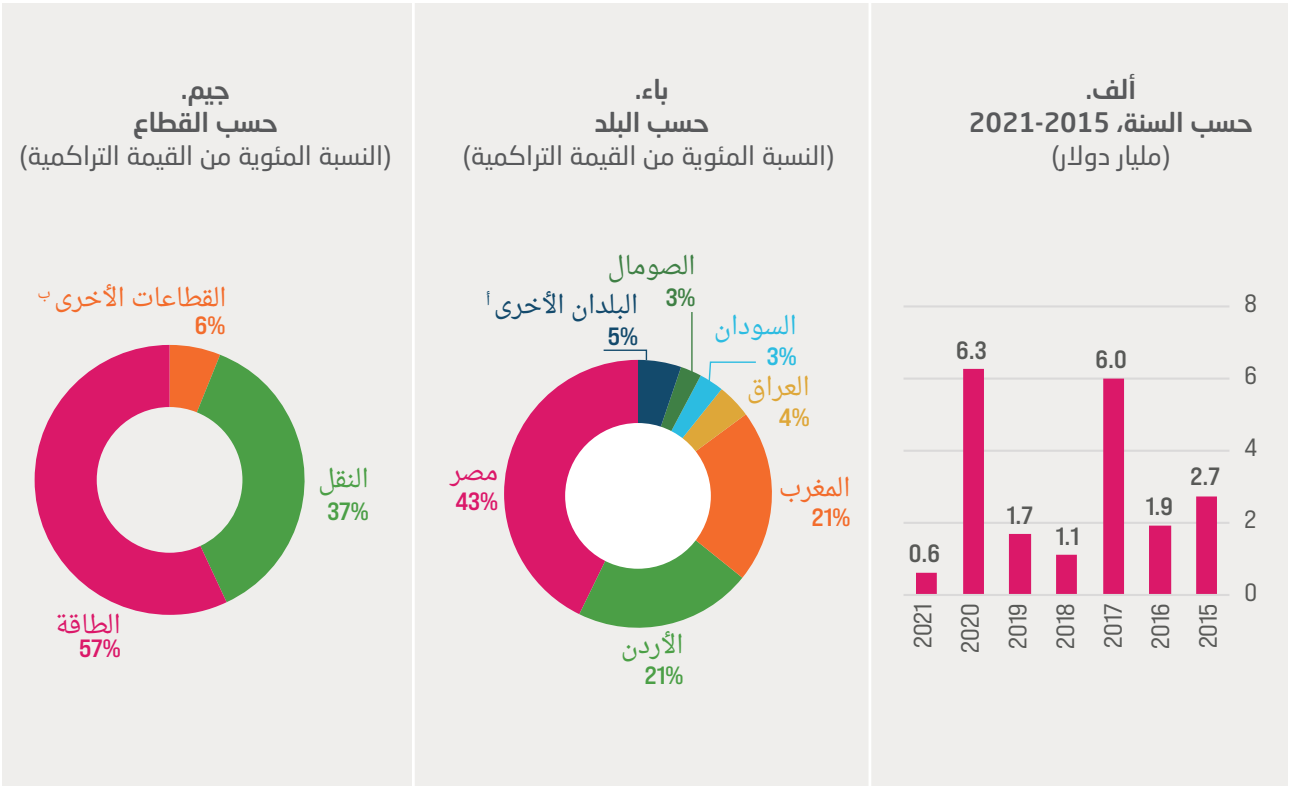

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من البنك الدولي.

ملاحظة: لا تُظهر الأرقام المجاميع الخاصة بالمنطقة العربية لأنها تستثني البلدان المرتفعة الدخل.

أ. البلدان الأخرى: تونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، ولبنان، وموريتانيا.

ب. القطاعات الأخرى: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمياه والصرف الصحي، والنفايات البلدية الصلبة.

5. المشاريع المقبولة مصرفياً

لا تزال قلة المشاريع المقبولة مصرفياً وعدم الشفافية بالنسبة للمشاريع قيد الإعداد تشكّلان حاجزاً رئيسياً أمام مشاركة القطاع الخاص. والاستثمار، في الوقت الحاضر، أقل من المطلوب، ليس بسبب نقص في رأس المال، بل في المشاريع القابلة للتحديد، والجاهزة للاستثمار، والمقبولة مصرفياً[60]. ويجري العمل على تحديد المشاريع المقبولة مصرفياً، وبناء مسارات متينة لها في المنطقة العربية. فعلى سبيل المثال، قدمت الدول الأعضاء في المنتدى الإقليمي العربي بشأن المبادرات المناخية لتمويل العمل المناخي، الذي استضافته الإسكوا في عام 2022، 30 مشروعاً مقبولاً مصرفياً، استهدف معظمها التكيُّف مع تغيُّر المناخ والمكاسب المشتركة بين قطاعات المياه والطاقة والغذاء[61]. ومن الأمثلة الأخرى منصة المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تحتوي على تحديد لمواقع المستثمرين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جيبوتي والأردن (الإطار 16). لكن، وعلى الرغم من هذه المبادرات وغيرها، لا يزال المعروض من المشاريع المقبولة مصرفياً ضئيلاً مقارنة باحتياجات المنطقة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

الإطار 16.

خرائط المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة في جيبوتي والأردن

خريطة المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة هي منتج لمعلومات السوق أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه، وذلك لمساعدة المستثمرين من القطاع الخاص على تحديد مجالات فرص الاستثمار التي تحمل إمكانات كبيرة لزيادة زخم تنفيذ خطة عام 2030. تترجم الخريطة الاحتياجات الإنمائية وأولويات السياسات إلى لغة المستثمرين، بما في ذلك العائدات المتوقّعة، والإطار الزمني للاستثمار، ومتوسط قيمة المبيعات لكل زبون (المسمى بحجم التذكرة)، ومقاييس الأثر، والمخاطر الاجتماعية والبيئية. تصدر خرائط المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة محلياً، عن المكاتب القُطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتتاح على الإنترنت من خلال منصة المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. في تشرين الأول/أكتوبر 2022، كانت خرائط مستثمري أهداف التنمية المستدامة متاحة لبلدين عربيين، هما: جيبوتي والأردن.

تقدم خريطة المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة في جيبوتي 21 مجالاً للفرص الاستثمارية، مع تركيز عام على التكامل الإقليمي والتجارة. ويسعى أحد نماذج الأعمال المقترحة إلى تطوير مرافق جديدة للمطارات وتعزيز الروابط بين الشحن الجوي والنقل البحري. ومتوسط حجم تذكرة يبلغ 10 ملايين دولار. والقيمة المحتملة للسوق المستهدفة تتراوح بين 100 مليون دولار ومليار دولار، ما يعني أن المشروع قد يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 8 و9 و10.

وبالنسبة إلى خريطة المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة في الأردن، فهي تحدّد ثلاثة قطاعات ذات أولوية (التعليم، والأغذية والمشروبات، والموارد المتجددة) و14 مجالاً للفرص الاستثمارية. وإحدى هذه الفرص هي توفير خدمات التدريب التقني والمهني، بما في ذلك من خلال حلول التعلُّم المختلط، مع إطار زمني للاستثمار يتراوح بين 5 و10 سنوات وعائد متوقّع على الاستثمار يتراوح بين 20 و25 في المائة. ومن المتوقع أن يعالج الاستثمار البطالة والفجوة بين الجنسين في التعليم المهني والطلب على الخريجين، ويساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة وبشكل غير مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و5 و8.

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى معلومات من منصة المستثمرين في أهداف التنمية المستدامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دال. الإجراءات اللازمة لسد الفجوات

ما هي الإجراءات اللازمة لمعالجة العوائق الحالية أمام الاستثمار الخاص في التنمية المستدامة في المنطقة العربية؟ يحدّد الجدول أدناه الثغرات الرئيسية، والإجراءات اللازمة لمعالجتها استناداً إلى توجيهات خطة عمل أديس أبابا والممارسات الجيدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

الثغرات	الإجراءات
انخفاض مستوى الادخار المحلي	• التشجيع على استخدام المدخرات المحلية لتحفيز الاستثمار وتوليد المزيد من فرص العمل والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
قصور خطط الاستثمار	• إدراج خطط متينة وعالية الجودة للاستثمار في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وعلى هذه الخطط أن تسلّم بدور الاستثمار الخاص، متضافراً مع الاستثمارات العامة، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
قلة عدد المشاريع الحسنة الإعداد والمقبولة مصرفياً	• ترجمة خطط الاستثمار إلى مسارات واضحة للمشاريع. • تشجيع وكالات الترويج للاستثمار على إعداد مشاريع مقبولة مصرفياً تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. • بناء القدرات على إعداد دراسات الجدوى والتفاوض على العقود المعقدة وإدارة المشاريع.
تدني مستوى الإقراض من البنوك التجارية	• الانطلاق من الممارسات الجيدة لدى البلدان ذات الظروف المشابهة لتحديد الإصلاحات التنظيمية التي تشجع الاستثمار الطويل الأجل في إطار خوض مدروس للمخاطر وتحكم جيد بالمخاطر.
هيكل الحوافز للمستثمرين لا يتماشى مع الاستثمار في البيئات الخطرة	• تشجيع التمويل المختلط لخفض مخاطر الاستثمار وتحفيز التمويل الخاص الإضافي للقطاعات الرئيسية.

الثغرات	الإجراءات
الافتقار إلى التوازن في تقاسم المخاطر والمكاسب في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	• وضع تشريعات خاصة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان تقاسم المخاطر والمكاسب بشكل عادل بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك من خلال وضع آليات المساءلة وصون المعايير الاجتماعية والبيئية. • إنشاء وحدات متخصصة للشراكات بين القطاعين العام والخاص في الحكومة. • بناء القدرة على الدخول في شراكات، بما في ذلك بشأن التخطيط والتفاوض على العقود والإدارة والمحاسبة وإعداد الميزانيات للالتزامات الطارئة. • إجراء مناقشات شاملة ومفتوحة وشفافة عند وضع واعتماد المبادئ التوجيهية والوثائق الخاصة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. • التأكد من شفافية وتنافسية عمليات طرح مناقصات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وممارسات الشراء.
ضعف نمو أسواق رأس المال المحلية	• تنظيم سوق رأس المال بما يعزز الحوافز على مدى سلسلة الاستثمار التي تتسق مع مؤشرات الأداء والاستدامة الطويلة الأجل، وتحد من الانكشاف المفرط إزاء التقلبات. • إنماء الأسواق الإقليمية لتحقيق حجم وعمق لا يمكن تحقيقهما إذا ما كانت الأسواق المحلية صغيرة.
تعدّد المعايير وانعدام المساءلة بشأن العائدات غير المالية	• المواءمة بين مبادرات التمويل المستدام لضمان ثقة المستثمرين. • تعزيز الإبلاغ عن العوائد غير المالية لضمان المساهمة الفعالة في أهداف التنمية المستدامة.

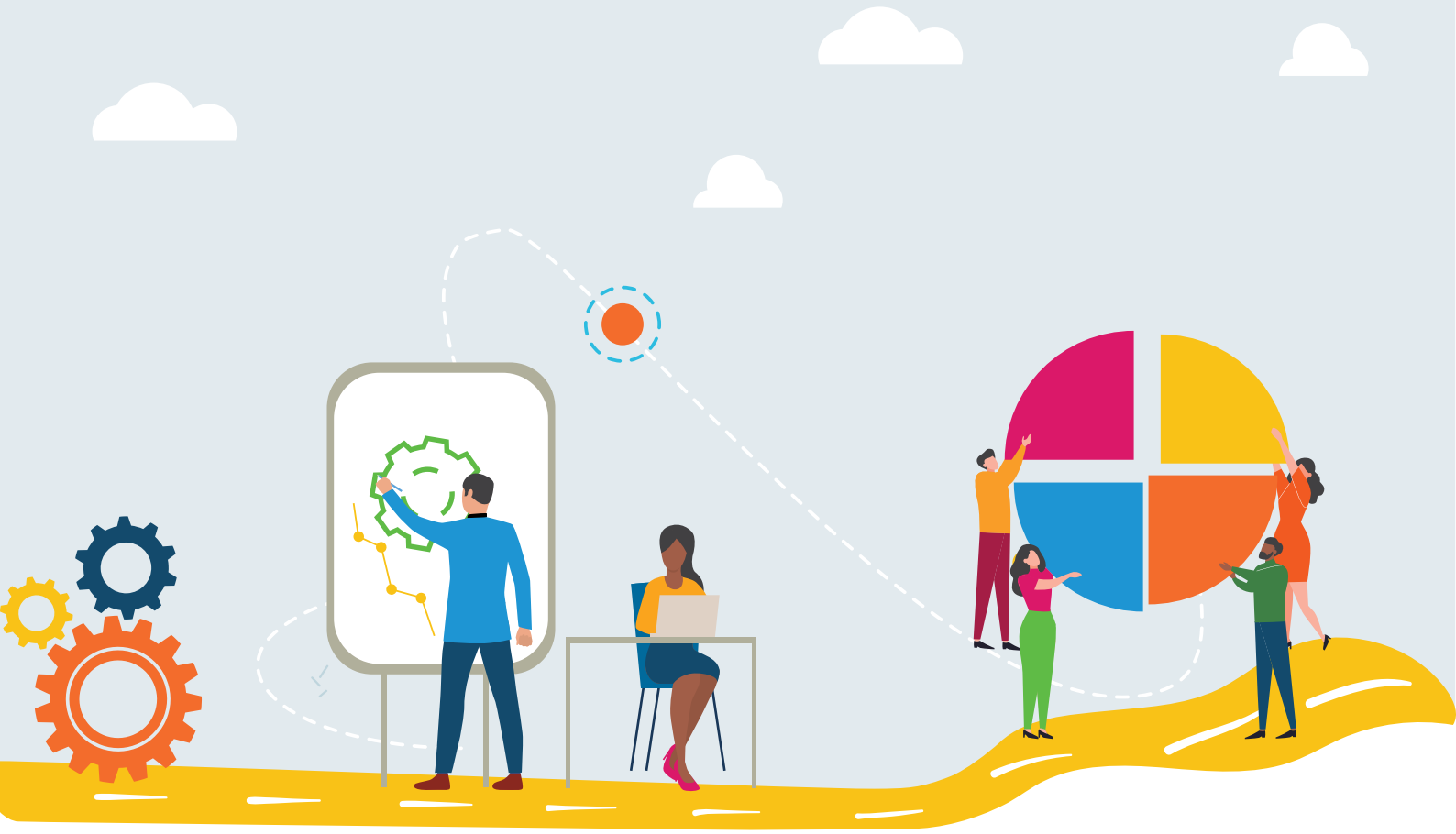

إشراك القطاع الخاص في التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنسيق العمل عليها

3

إشراك القطاع الخاص في التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنسيق العمل عليها

عندما اعتمدت الحكومات خطة عام 2030، التزمت بإطار متين وطوعي وفعال وتشاركي وشفاف ومتكامل لمتابعة التقدم واستعراضه. ودعماً لهذا الإطار، أصبحت الاستعراضات الوطنية الطوعية هي الأداة التي تفضلها الدول الأعضاء للمتابعة والاستعراض على المستوى الوطني. وفي حين أن الدولة هي من يقود عملية إعداد الاستعراض، غير أنها تتيح منصة للشراكات عبر انخراط الفئات المختلفة لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك القطاع الخاص ونقابات العمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

وقد بذلت البلدان العربية جهوداً لإنشاء هياكل مؤسسية جديدة، أو إعادة تنظيم الهياكل القائمة، لقيادة أو تنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني. والهيكل المخصص لهذه الغاية هو، في معظم البلدان، أيضاً المسؤول عن المتابعة والاستعراض.

ألف. من يمثّل القطاع الخاص؟

من بين 21 بلداً عربياً شملها ما أجرته الإسكوا من مسح وبحث مكتبي[62]، أشركت الغالبية العظمى من البلدان (90 في المائة) القطاع الخاص في الهياكل المؤسسية لخطة عام 2030 وعمليات متابعتها واستعراضها. وقد تبين أن غرف التجارة والصناعة هي أكثر من يمثل القطاع الخاص كما أفاد ما نسبته 71 في المائة من البلدان، وتليها رابطات الأعمال التجارية التي تغطي قطاعات محدّدة (43 في المائة) والشركات الفردية (29 في المائة) (الشكل 11).

وعموماً، وقع الاختيار على غرف التجارة وجمعيات الأعمال للمشاركة في إجراءات أهداف التنمية المستدامة لأنها الأفضل تمثيلاً للقطاع الخاص. ويتنوع أعضاؤها من حيث التغطية القطاعية والجغرافية (لمعرفة المزيد عن الغرف وأهداف التنمية المستدامة الاطلاع على الإطار 17). ومن الأمثلة التي تشير إلى الممارسات الجيدة في المنطقة العربية مشاركة المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

باء. كيف يشارك القطاع الخاص؟

تنوعت النُّهُج التي اعتمدتها الحكومات في اختيار ممثلين عن القطاع الخاص، وقد شملت: (1) اختيار الشركات على أساس الشراكات القائمة مع الحكومة، (2) النظر في الشركات المدرجة في قاعدة بيانات حكومية، (3) السماح للشركات بالإعراب عن اهتمامها عن طريق دعوة مفتوحة، (4) الحصول على الدعم من الشبكات المحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة لتحديد الشركات من بين المشاركين في الاتفاق. وفي بعض الحالات، اتخذت بعض الشركات خطوات استباقية وتواصلت مع الحكومة خلال الفعاليات للتعبير عن اهتمامها بالمساهمة في خطة عام 2030.

ومن الأمثلة على الممارسات الجيدة إنشاء هيئة للتنمية في ليبيا لتيسير التعاون بين القطاع الخاص والحكومة، وتشكيل المجلس الاستشاري من القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة، حيث يتعاون أعضاء من الشركات الخاصة مع اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة التي شكّلتها الحكومة. وقد ساهم المجلس الاستشاري من القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة في صدور الاستعراض الوطني الطوعي للإمارات العربية المتحدة، وفي نشر تقارير عن القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة[63].

الإطار 17.

هل تشارك غرف التجارة والصناعة في المنطقة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

غرف التجارة والصناعة هي الممثل الرئيسي للقطاع الخاص في المنطقة العربية. وهي توفر للحكومات هيئة مؤسسية مرجعية للمشاركة والتواصل بشأن التنمية وغيرها من القضايا. وتشمل عضويتها مختلف أطياف القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الكبيرة وتلك المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الفرعية. ويختلف هيكل الغرف ونطاقها كثيراً من بلد إلى آخر. فبعض البلدان، كالأردن، لديه غرف مستقلة لكل من التجارة والصناعة، والبعض الآخر لديه غرفة واحدة فقط قد تمثل قطاعات أخرى أيضاً، مثل الزراعة أو الحِرَفيين. وقد يكون لدى البلدان أيضاً العديد من الغرف المحلية واتحاد أو حتى مجمع للغرف.

وعلى المستوى الإقليمي، اتحاد الغرف العربية هو المنظمة الشاملة التي تجمع بين جميع الغرف في المنطقة. في عام 2017، أصدر الاتحاد رؤية لدعم مشاريع التنمية المستدامة بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية. وتركز الرؤية على ثغرات التمويل، وتحدّد مجموعة من الأولويات للمنطقة بما في ذلك الاستثمار في رأس المال البشري، وزيادة نطاق التمويل المصرفي، والاستثمار في الابتكار، وأدوات التمويل الجديدة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز دور المصارف المركزية، ودور الشركات في الاستثمار والقطاعات ذات الأولوية.

لكن، وعلى الرغم من وجود رؤية إقليمية، لا تزال الغرف في معظم البلدان غير متواءمة في عملها مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويبقى مرجع السياسات العامة الذي تتبعه الغرف في الغالب هو رؤية الحكومة أو استراتيجيتها. على سبيل المثال، تشير الغرف في المملكة العربية السعودية بشكل واضح إلى رؤية 2030 باعتبارها البوصلة الرئيسية لمبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأما غرفة تجارة وصناعة البحرين فتوائم أنشطتها مع الرؤية الاقتصادية 2030، وتوائم غرفة الصناعة في الأردن أعمالها مع برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي. وهذه الظاهرة تؤكد الدور الهام الذي تؤديه الحكومات في مواءمة الرؤى الوطنية أو خطط التنمية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، والتي توجّه بدورها عمليات مواءمة أنشطة الغرف مع أهداف التنمية المستدامة.

وبينما تركز الغرف في الغالب على التنمية الاقتصادية وتمثل مصالح القطاع الخاص، فهي تغطي أيضاً بعض أبعاد التنمية المستدامة في هياكلها أو دراساتها أو مشاريعها. وتركز لجان الغرف على مجموعة من الموضوعات ذات الصلة بالتنمية، بما في ذلك التوظيف والغذاء والنقل والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا والصحة والصناعة والطاقة المتجددة والتعليم وانخراط المرأة في الأعمال التجارية وريادة الأعمال. في الأردن ولبنان، مثلاً، تشارك الغرف في مشاريع تمولها الجهات المانحة وتتصل بالاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري والطاقة المتجددة. ولدى غرفة صناعة الأردن وحدة مخصصة لاستدامة الطاقة والبيئة، وتوفر الدعم للشركات الأردنية في رحلتها نحو الاستدامة. ولكن، ولدى الإبلاغ عن أنشطة التنمية المستدامة، تحصر الغرف نطاق العمل بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والعمل الخيري والعمل التطوعي.

وثمة اهتمام متزايد في المنطقة بالتعاون مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة من أجل حشد موارد القطاع الخاص سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، أعرب اتحاد الغرف السعودية وغرفة تجارة وصناعة الكويت عن دعمهما لنشر الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بصورة أوسع.

وثمة أمثلة أخرى على التعاون على صعيد عالمي. منها ما تقوم به غرفة التجارة الدولية مع المؤسسات الوطنية، بما في ذلك الغرف، لإنشاء مراكز لريادة المشاريع. وقد تم إنشاء أربعة من هذه المراكز، بما في ذلك مركز ريادة الأعمال المشترك بين غرفة التجارة الدولية والإسكوا، الذي يهدف إلى إعداد وتعبئة الجيل القادم من رواد الأعمال في المنطقة العربية.

تشير مشاركة غرف التجارة والصناعة في هياكل تنسيق الاستعراضات الوطنية الطوعية وأهداف التنمية المستدامة إلى الفرص، غير المستغلة غالباً، لزيادة دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة عام 2030 من خلال الغرف. تتراوح هذه الفرص من المناصرة والاستشارات وبناء القدرات، إلى الإبلاغ والحوافز لتحسين المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة.

المصدر: الإسكوا.

وتباينت وسائل إشراك القطاع الخاص في مسار أهداف التنمية المستدامة من بلد إلى آخر في المنطقة. فما فعلته الحكومات هو إما إجراء مشاورات مع القطاع الخاص، أو تيسير مشاركته في صنع القرار، في حين اكتفى بعضها بإطلاع القطاع الخاص على التطورات. وبالنسبة إلى متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة، كان ما نسبته 93 في المائة من البلدان الـ 16 التي استجابت للمسح قد تشاورت مع القطاع الخاص في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. تجيء بعد ذلك نسبة 73 في المائة من البلدان قدم فيها القطاع الخاص مدخلات في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي. وفي أقل من ثلث البلدان، شارك القطاع الخاص في صنع القرار في عملية الاستعراض الوطني الطوعي (الشكل 12). وتجدر الإشارة إلى أن وسائل المشاركة هذه لا يلغي أحدها الآخر، أي أن الحكومات قد اعتمدت وسيلتين أن أكثر لإشراك القطاع الخاص، وهو ما حصل في أكثر من ثلثي البلدان.

الشكل 11.

تمثيل القطاع الخاص في الهياكل المؤسسية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، حسب نوع الكيان (النسبة المئوية للبلدان العربية التي شملها المسح)

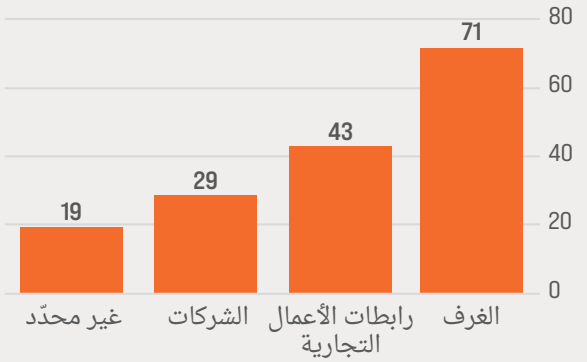

المصدر: الإسكوا.

الشكل 12.

مشاركة القطاع الخاص في عمليات الاستعراضات الوطنية الطوعية، بحسب نوع المشاركة (النسبة المئوية للبلدان العربية التي شملها المسح)

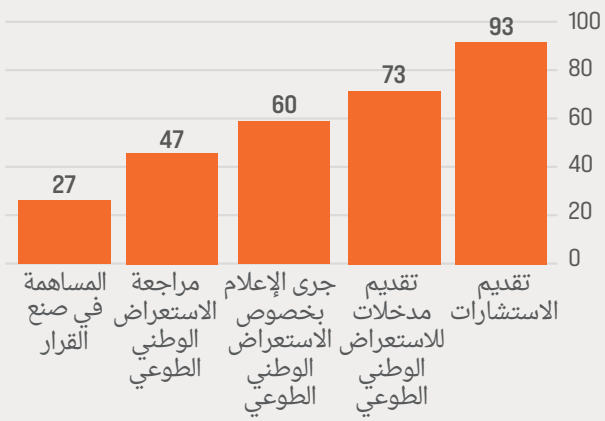

المصدر: الإسكوا.

الشكل 13.

مصادر المعلومات عن القطاع الخاص في الاستعراضات الوطنية الطوعية (النسبة المئوية للبلدان العربية التي شملها المسح)

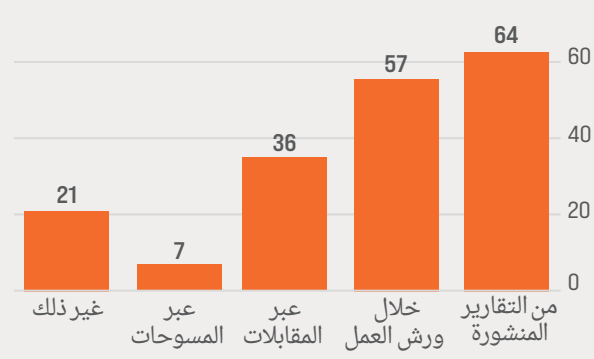

المصدر: الإسكوا.

الشكل 14.

الحكومات التي تنشر تقارير وطنية عن مساهمات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة (النسبة المئوية للبلدان العربية التي شملها المسح)

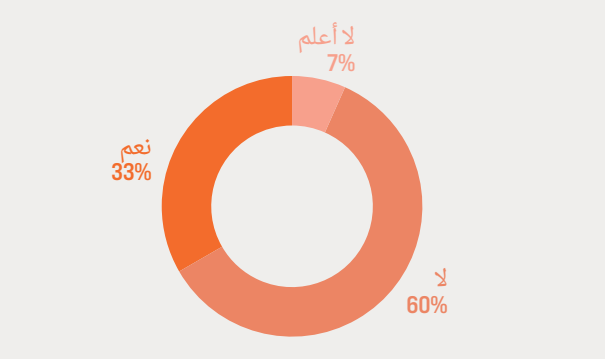

المصدر: الإسكوا.

وكثيراً ما يُدعى ممثلو القطاع الخاص الذين يشاركون في عمليات الاستعراض الوطني الطوعي إلى حضور اجتماعات التنسيق، وإلى الإبلاغ عن المساهمات وتقديم التوصيات. وفي بعض البلدان، مثل لبنان، طُلب منهم في عام 2018 صياغة مساهمات مكتوبة أدرجت مباشرة في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي. وتضمَّن آخر تقرير للاستعراض الوطني الطوعي للإمارات العربية المتحدة مساهمة من الشبكة المحلية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة في القسم المتعلق بمشاركة القطاع الخاص.

وهذا القطاع، وبغض النظر عن وضع عضويته في الهياكل المؤسسية، يشارك في عمليات الاستعراض الوطني الطوعي من خلال المشاورات العامة وورش العمل ومجموعات التفكير والاجتماعات. وتُيسِّر هذه الأحداث جمع المعلومات من القطاع الخاص، وتبيِّن وجُهات نظر العاملين في هذا القطاع في الاستعراض الوطني الطوعي. وقد جُمعت المعلومات المتعلقة بالقطاع الخاص، بمعظمها، من ورش عمل (64 في المائة من البلدان) ومن تقارير منشورة (57 في المائة من البلدان). واستُخدمت كذلك، وإن بدرجة أقل، المقابلات (36 في المائة من البلدان) والمسوحات (7 في المائة من البلدان) (الشكل 13). وتقوم الحكومات في ثلث البلدان فقط بنشر تقارير عن مساهمة القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة (الشكل 14)[64].

وقد طوّرت دول أعضاء عدة أدوات لتسهيل انخراط القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، مثل منصة شراكات التنمية المستدامة في مصر التي صُمِّمَت لالتقاط مبادرات أصحاب المصلحة وروابطها مع أهداف التنمية المستدامة، وما حققت من نتائج وواجهت من تحديات. وقد أُنشئت منصات أخرى، مثل المنتدى الليبي للتنمية المستدامة الذي شارك فيه كلٌّ من الشركات ورواد الأعمال الشباب وسيدات الأعمال. واستخدمت بلدان عدة التقارير التي يُطلب من المشاركين في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة نشرها على أساس سنوي. وتعرض هذه التقارير، المعروفة باسم الإبلاغ بشأن التقدم، التقدم المحرز نحو المواءمة مع متطلبات الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة.

الشكل 15.

عدد ممثلي القطاع الخاص المشاركين في عمليات الاستعراض الوطني الطوعي في المنطقة العربية (النسبة المئوية للبلدان التي شملها المسح)

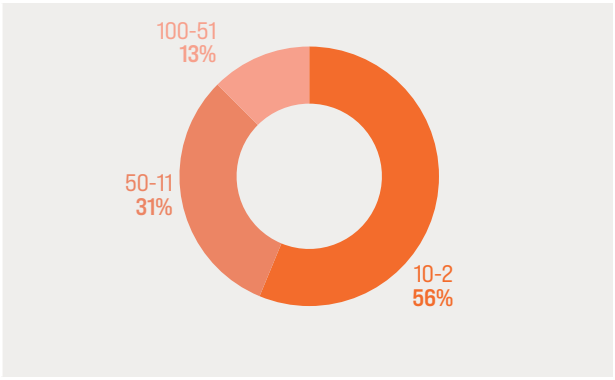

المصدر: الإسكوا.

الشكل 16.

مدى مشاركة جمعيات سيدات الأعمال والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في عمليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية (النسبة المئوية للبلدان التي شملها المسح وردَّت بالإيجاب)

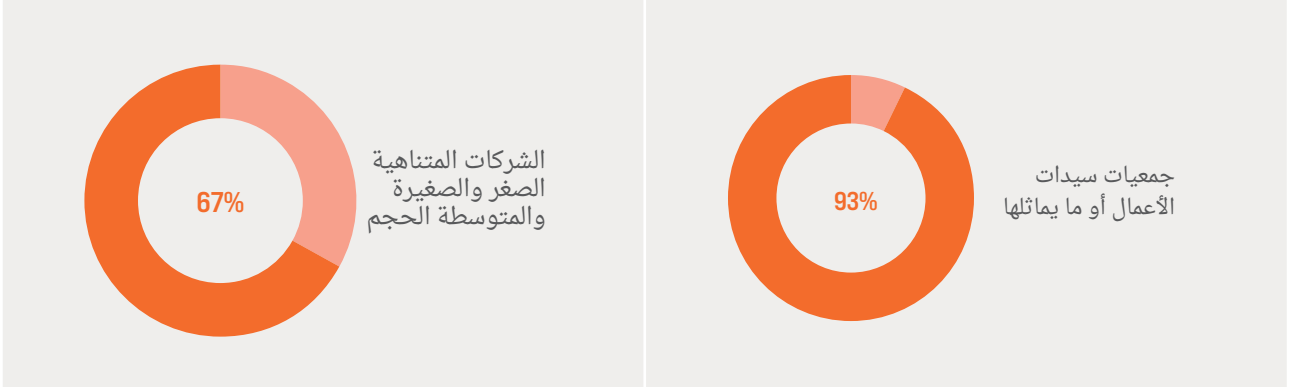

المصدر: الإسكوا.

المصدر: الإسكوا.

وفي غالبية البلدان (56 في المائة)، كان عدد ممثلي القطاع الخاص المشاركين في عملية الاستعراض الوطني الطوعي أقل من 10 (الشكل 15). ومن المثير للاهتمام أن معظم البلدان (93 في المائة) كان قد أشرك جمعيات سيدات الأعمال في مسار أهداف التنمية المستدامة، وإن كان ذلك بدرجة أقل أثناء عملية الاستعراض الوطني الطوعي. وتشارك الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أكثر من ثلث البلدان (الشكل 16).

جيم. مرحلة ما بعد الاستعراض الوطني الطوعي

تتضمن تقارير الاستعراض الوطني الطوعي لمعظم البلدان (85 في المائة) توصيات بتحسين مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التأكيد على دور القطاع كشريك في التنمية. وتركز معظم التوصيات على دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل والمساعدة في تنويع الاقتصاد، مع إشارات محدودة إلى الإجراءات التحويلية أو الأدوار المبتكرة. وتركز بعض التوصيات على تحسين التشريعات المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص والمشتريات العامة. وتتناول توصيات أخرى تعبئة موارد القطاع الخاص لتنفيذ خطط التنمية الوطنية وتعزيز الاستثمارات في قطاعات محدّدة، مثل التعليم والصحة والصناعة والأغذية. وتُعتبر الشراكات مع القطاع الخاص أيضاً وسيلة لجمع البيانات. فعلى سبيل المثال، يقترح تقرير عن تقاسم البيانات بين القطاعين العام والخاص، أعده المجلس الاستشاري من القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة، إطاراً للتعاون يستند إلى أربع ركائز هي: الحوكمة الفعالة لمشاركة البيانات؛ وتوحيد رؤية الاستدامة بين القطاعين العام والخاص؛ وضمان الثقة والشفافية في شراكات البيانات؛ وبناء شراكات ذات منافع متبادلة قوية[65]. ويقدم التقرير أيضاً أمثلة على كيفية مشاركة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة للبيانات خلال جائحة كوفيد-19.

وعلى الرغم من هذه التوصيات، يبقى التواصل مع القطاع الخاص، بعد الاستعراض الوطني الطوعي، تحدياً في بعض البلدان، إذ أفاد 25 في المائة من البلدان إلى أن الاتصال لا يستمر بعد الاستعراض الوطني الطوعي (الشكل 17).

الشكل 17.

التواصل مع القطاع الخاص بعد الاستعراض الوطني الطوعي في المنطقة العربية (النسبة المئوية للبلدان التي شملها المسح)

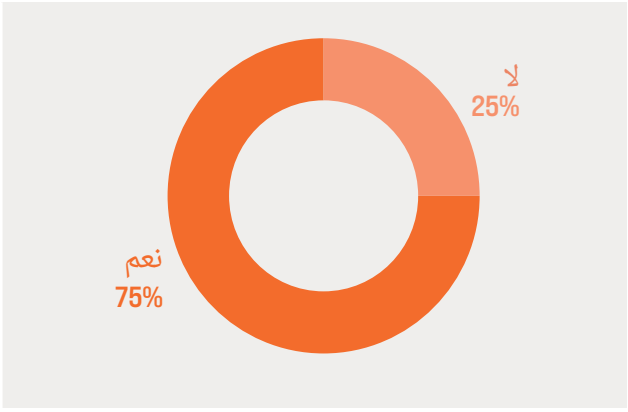

المصدر: الإسكوا.

دال. الإجراءات اللازمة لسد الفجوات

الثغرات	الإجراءات بالاستناد إلى الممارسات الجيدة
إشراك مجموعة أوسع وأكثر تنوعاً من ممثلي القطاع الخاص، ولا سيما الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك القطاع الخاص غير النظامي	إشراك القطاع الخاص في التخطيط والاستعراض المحليين لأهداف التنمية المستدامة، فذلك قد يساعد كثيراً في الوصول إلى الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تميل إلى إدارة أعمالها محلياً. وقد يساعد على تعزيز المشاركة تزايدُ اهتمام بلدان المنطقة بالاستعراضات المحلية.
بيان مدى مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن الاستعراض الوطني الطوعي، لا سيما مع العدد المنخفض للإفصاحات التي تقدمها الشركات وللتقارير عن هذا الموضوع	استخدام منصات رقمية للإبلاغ حيث يمكن للشركات أن توثق بنفسها مساهماتها في أهداف التنمية المستدامة. وقد يساعد ذلك في إيجاد معايير لعملية الإفصاح بحيث تدرج في الاستعراضات الوطنية الطوعية. وتساعد الشفافية الناتجة عن هذه العملية على وضع ضغوط، ولو خفيفة، على الشركات لتحسين تواؤمها مع أهداف التنمية المستدامة وتسمح للحكومات بتوجيه الشراكات بين القطاعين العام والخاص نحو سد الفجوات على المسار إلى أهداف التنمية المستدامة.
الحفاظ على الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيزها بعد تقديم تقرير الاستعراض الوطني الطوعي، وبين استعراض وآخر، ورفع مستوى الطموح في ما يتعلق بمساهمات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة	تجنُّب النُّهُج الرمزية والمجزأة، وتجنب تعدُّد الآليات المؤسسية. يمكن الاستعاضة عن ذلك بآلية موحدة ومستقرة لإشراك القطاع الخاص في جميع مراحل دورة السياسات العامة. وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على المشاركة وضمان اتساق النتائج وتراكمها.

الحواشي

1 ESCWA (2022a). Financing for Development Gateway, National SDG-Financing Simulators. https://ffd.unescwa.org/، وجرى الاطلاع عليه في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. والبلدان التي تشملها التقديرات هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والعراق، وعُمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية.

2 غطت مسوحات المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والمصرف الأوروبي للاستثمار والبنك الدولي (أُجريت الموجة الثانية من المسوحات في 2018-2019) ستة بلدان عربية، هي: الأردن، وتونس، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب. إلا أن متوسطات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شملت أيضاً مالطا.

3 World Bank (2022). Jobs Undone: Reshaping the Role of Governments toward Markets and Workers in the Middle East and North Africa.

4 European Investment Bank, European Bank for Reconstruction and Development, and World Bank (2022). Small and medium enterprises in emerging economies: The Achilles' heel of corporate ESG responsibility practices? MENA Enterprise Survey Report Working Papers: Volume 4.

5 FAO (2022). Improving Water-Use Efficiency Across All Sectors. عرض في الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء، الذي نظمته الإسكوا في بيروت، 18-19 أيار/مايو 2022.

6 الاطلاع على الحاشية 2.

7 World Bank (2022). Jobs Undone: Reshaping the Role of Governments toward Markets and Workers in the Middle East and North Africa.

8 UN Working Group on Business and Human Rights (2021). Report of the Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises (A/HRC/47/39).

9 https://www.ohchr.org/en/special-procedures/wg-business/national-action-plans-business-and-human-rights.

10 منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات ILOSTAT (جرى الاطلاع عليها في 15 حزيران/يونيو 2022).

11 بيانات البنك الدولي.

12 المرجع نفسه.

13 ILO (2018). Minimum wages and wage protection in the Arab States: Ensuring a just system for national and migrant workers.

14 https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/bahrain-migrant-workers-paid-below-suggested-min-wage-amid-increasing-living-costs-despite-highest-pvt-sector-profit-in-years-says-migrant-rights.org/.

15 Arab Reform Initiative (2020). COVID-19 and the Intensification of the GCC Workforce Nationalization Policies.

16 ILO and UNICEF (2021). Child Labour: Global estimates 2020, trends and the road forward.

17 المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة. الأرقام للمؤشر 8-7.

18 حسابات الإسكوا استناداً إلى مسوحات المؤسسات. جاء الفساد في المرتبة الخامسة، بعد عدم الاستقرار السياسي، والحصول على التمويل، ومعدلات الضرائب، والكهرباء. ESCWA and ILO (2021). Towards a Productive and Inclusive Path Job Creation in the Arab Region.

19 المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة.

20 المرجع نفسه.

21 KPMG (2020). The time has come: The KPMG Survey of Sustainability Reporting 2020.

22 Ramy Abdu (2019). As MENA States Grow Increasingly Repressive, Businesses Should Lead Reform.

23 Kinda Mohamadieh (2021). The private sector and the development challenge in the Arab region: Nascent role and lacking accountability mechanisms. Arab NGO Network for Development.

24 المرجع نفسه.

25 European Investment Bank, European Bank for Reconstruction and Development and World Bank (2022). Unlocking Sustainable Private Sector Growth in the Middle East and North Africa: Evidence from the Enterprise Survey.

26 WIPO (2022). Global Innovation Index 2022.

27 وقع الاختيار على الشركات التي تناولها الإطار 8 والإطار 9 عشوائياً من بين العديد من الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تساهم في أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. ولا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الإسكوا أو الأمم المتحدة تدعمها.

28 https://www.sharedvalue.org/about/what-is-shared-value/.

29 وقع الاختيار على الشركات التي تناولها الإطار 10 والإطار 11 عشوائياً من بين العديد من الشركات التي تساهم في أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. ولا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الإسكوا أو الأمم المتحدة تدعمها.

30 مقتبس من Ernst and Young (2022).

31 Lebanese Ministry of Environment and Green Climate Fund (2022), Pulse study: Insights on corporate engagement of select Lebanese private sector with climate action and financing.

32 McKinsey (2022). Nature and financial institutions in Africa: A first assessment of opportunities and risks.

33 PWC (2021). Global Consumer Insights Survey 2021 – Middle East Findings.

34 PWC (2022). Reimagining our region through ESG: The 2022 Middle East report.

35 صفحة إعلان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات والاستثمار الدولي. https://www.oecd.org/investment/investment-policy/oecddeclarationanddecisions.htm.

36 OECD (2021). Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives.

37 بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2022 كانت سبع دول عربية قد أبرمت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي: الأردن، وتونس، والجزائر، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب

38 ESCWA (2022b). Climate/SDGs Debt Swap.

39 UNCTAD (2022). World Investment Report 2022. Geneva.

40 UNCTAD (2014). World Investment Report 2014. Geneva ويصنف التقرير القطاعات التالية بأنها تتصل بأهداف التنمية المستدامة: البنية التحتية الأساسية (الطرق؛ سكك الحديد؛ الموانئ؛ محطات توليد الكهرباء؛ المياه والصرف الصحي: الاتصالات)، والأمن الغذائي (الزراعي والتنمية الريفية)، وتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، والصحة، والتعليم.

41 UNCTAD (2022). World Investment Report 2022. Geneva.

42 ESCWA (2022a). بوابة تمويل التنمية، نماذج وطنية لمحاكاة تمويل أهداف التنمية المستدامة. على الموقع https://ffd.unescwa.org/، وجرى الاطلاع عليه في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. يعكس هذا التقدير الأهداف ذات الأولوية المحدّدة وطنياً في البلدان الاثني عشر التالية: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والعراق، وعُمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية.

43 ESCWA (2022a). بوابة تمويل التنمية، نماذج وطنية لمحاكاة تمويل أهداف التنمية المستدامة. على الموقع https://ffd.unescwa.org/، وجرى الاطلاع عليه في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويشير التقدير المحدث إلى نفس البلدان الاثني عشر الواردة في التقدير الأصلي.

44 UNCTAD (2014). World Investment Report 2014. Geneva.

45 Forbes (2022a). The Middle East's Top 100 Listed Companies 2022.

46 تقدير محافظ استناداً إلى Knight Frank (2021). The Wealth Report – Middle East Supplement; Forbes (2022b). World's Richest Arabs.

47 المتغير قيد التحليل هو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في القطاع الخاص، ويشمل تكوين رأس المال في القطاع الخاص فقط. ويختلف عن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي الذي يشمل كلاً من تكوين رأس المال الخاص والعام.

48 من الآن فصاعداً، ستستثني الإشارات إلى البلدان المتوسطة الدخل كلاً من جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا التي تُعدُّ، بدلاً من ذلك، ضمن فئة أقل البلدان نمواً.

49 Moataz Yeken. The Role of the Business Sector. In M. Mohieldin (ed.) (2022). Financing for Sustainable Development Report. Cairo: League of Arab States.

50 قادت حكومة المكسيك سوق سندات أهداف التنمية المستدامة في عام 2020، تزامناً مع إصدار سند سيادي لأهداف التنمية المستدامة من أجل تمويل النفقات المؤهلة المحدّدة في الميزانية الفيدرالية للبلد. أصدرت الدولة سنداً سيادياً ثانياً لأهداف التنمية المستدامة في عام 2022. وحذت بلدان أخرى حذوها، بما في ذلك بنن وأوزبكستان.

51 Islamic Development Bank (2021). Annual Impact Report on IsDB Debut Green Sukuk.

52 World Bank (2021). The World Bank Sustainable Development Bonds and Green Bonds: Impact Report 2021.

53 UNCTAD (2022). World Investment Report 2022. Geneva.

54 UNDP (2022). Catalyst Private Equity Launches the first "Impact Investing" Fund in Egypt, with UNDP.

55 Amundi Asset Management (2022). Amundi Planet Emerging Green One: Annual Impact Report 2021.

56 UNCTAD (2022). World Investment Report 2022. Geneva.

57 Arthur Karlin and Krusakaia Sierra-Escalante (2021). Blended concessional finance: The benefits of transparency and access. EMCompass Note 105 (July 2021). IFC.

58 Finance in Motion (2022). GFF at a Glance.

59 IFC (2021). IFC Partners with HSA Group to Bolster Food Security in Yemen.

60 OECD (2018). Developing robust project pipelines for low-carbon infrastructure. Paris.

61 ESCWA (2022c). Towards COP27: Arab Regional Forum on Climate Initiatives to Climate Finance and the SDGs – Project postcards for catalysing adaptation, achieving co-benefits and scaling up mitigation.

62 يستند هذا الفصل إلى مسح وبحث مكتبي أجرتهما الإسكوا حول إشراك القطاع الخاص في الهياكل الوطنية لتنسيق أهداف التنمية المستدامة وإعداد الاستعراض الوطني الطوعي في المنطقة العربية. وعمَّمت الإسكوا استبياناً للمسح على 22 دولة عربية ممثلة في شبكة الممارسين للاستعراض الوطني الطوعي في المنطقة العربية. وكان المسح مفتوحاً بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر من عام 2022، وجرى توسيع نطاقه ليشمل المندوبين المرشحين للمشاركة في ورشة العمل الإقليمية السابعة حول الاستعراضات الوطنية الطوعية (بيروت، 18-19 تشرين الأول/أكتوبر 2022). وقد تلقت الإسكوا ردوداً من 16 بلداً، هي التالية: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب. وأجريت بحوث إضافية ركزت على تقارير الاستعراض الوطني الطوعي لخمسة بلدان أخرى هي: جيبوتي، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا. ولم يشمل التحليل اليمن لأنها لم تنشر استعراضاً وطنياً طوعياً حتى عام 2022.

63 يمكن الاطلاع مثلاً على: Accelerating achievement of the SDGs in the United Arab Emirates: A blueprint for public-private data-sharing partnerships 2021; Achieving Sustainable Development Goals in the UAD: private sector contribution.

64 الدول العربية التي أفادت بأنها تنشر تقارير حول مساهمة القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة هي: الإمارات العربية المتحدة، والسودان، وعُمان، وليبيا، والمغرب.

65 Federal Competitiveness and Statistics Centre and Kearney National Transformation Institute (2021). Accelerating achievement of the SDGs in the UAE: A blueprint for public-private data-sharing partnerships.

يستكشف الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 الصادر عن الإسكوا، وهو الثاني ضمن سلسلة الاستعراضات هذه، مساهمات القطاع الخاص في تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. يستند هذا الاستعراض إلى البيانات المتاحة في هذا الشأن، رغم محدوديتها، ليقدّم قراءة إرشادية لما تشهده المنطقة من اتجاهات وما يعوقها من ثغرات. ولا يسترشد التقرير في تحليله بأهداف ومقاصد خطة عام 2030 وحدها، بل يسترشد كذلك بمبادئ الخطة ولا سيما نَهج المجتمع بأسره وحقوق الإنسان والشمول، وعدم إهمال أحد، والتصدي لعدم المساواة، وتعميم منظور المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

ويستعرض التقرير مساهمات القطاع الخاص في التنمية المستدامة في المنطقة العربية من حيث ثلاثة اعتبارات: تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أنشطة الأعمال التجارية؛ تعبئة التمويل الخاص خدمة لأهداف التنمية المستدامة؛ إشراك القطاع الخاص في التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنسيق العمل عليها. يقيِّم كل فصل الأدلة على مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، ويقدم إرشادات بشأن الإجراءات اللازمة لتدارك الفجوات القائمة.

22-01143